السياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية

د. أمانى عصام محمد عبد الحميد

مدرس بقسم العلوم السياسية

كلية التجارة وإدارة الأعمال- جامعة حلوان.

ملخص:

ضربت موجات من الهجرة غير الشرعية سواحل أوروبا وحدودها، وأحدثت زلزالاً عنيفاً على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تتجاوز توابعه القارة الاوروبية، حيث اتخذ أبعاد الأزمة الإنسانية التى تمس القيم البشرية بشكل عام. وقد كشفت "تسونامى المهاجرين"، عن عمق التحديات التى تهدد الاتحاد الأوروبى وتماسكه، مع ظهور تمايز واختلاف فى مواقف دول شرق أوروبا عن غرب أوروبا فيما يتعلق بالتعامل مع المهاجرين، والمخاوف من أن يؤدى تدفق المهاجرين إلى تعزيز صعود اليمين المتطرف والقوى المعادية للأجانب.

مفتاح الكلمات: الهجرة الغير شرعية- الأتحاد الأوروبى- السياسات الأوروبية.

Abstract:

Waves of illegal immigration hit the coasts and borders of Europe, and triggered a violent earthquake on various social, economic and political levels, with consequences beyond the European continent, as it took on the dimensions of a humanitarian crisis affecting human values in general. The "Tsunami of Migrants" revealed the depth of the challenges that threaten the European Union and its cohesion, with the emergence of differentiation and differences in the positions of Eastern European countries from Western Europe in dealing with immigrants, and fears that the flow of immigrants will strengthen the rise of the far right and xenophobic forces.

Key words: Illegal Immigration- European Union- European policies.

(ISSN: 2536 - 9555)

مقدمة

شكلت ظاهرة الهجرة من بلدان جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط إلى الدول الواقعة على شواطئه الشمالية (الأوروبية)، بعداً مهماً ومتميزاً من أبعاد سياسات التعاون الأوروبى– المتوسطى– العربى، حيث مثلت هذه الهجرة تحدياً وفرصة فى أن واحد أمام تعزيز الشراكة الأوروبية– المتوسطية، وذلك نتيجة لاتصال مسألة الهجرة وتشابكها مع قضايا أخرى، مثل البطالة والبيئة والاستقرار السياسى، والأوضاع الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية فى البلدان العربية والدول الأوروبية، وكذلك لاتصالها بالمسائل الأمنية، بما فى ذلك التخوف من التطرف الإسلامى والعنصرية وأعمال العنف والإرهاب.

ومع بداية التسعينيات من القرن العشرين أخذت قضية الهجرة تحتل قمة أولويات العمل السياسى فى دول الاتحاد الأوروبى فى إطار تعاونها مع بلدان جنوب وشرق المتوسط، نظراً لما تمثله تدفقات الهجرة من صراعات مستقبلية قد تثير نزاعات عسكرية، حيث شهد عام ١٩٩٥ تحول الاتجاهات المعادية للهجرة والمهاجرين من ردود فعل منعزلة ومحدودة إلى سياسات عامة، سواء على مستوى الدول الصناعية أو الغنية، أو على المستوى العالمى بأسره، حيث أصبح المهاجرون هدفاً لحملات تسعى لقمعهم أو لطردهم.

وتزامن ذلك مع تزايد الحواجز أمام المهاجرين فى دول الاتحاد الاوروبى، بما فى ذلك الدول التى اتسمت تقليدياً بالتسامح والانفتاح. وقد شكلت الهجرة حرجاً وحساسية للسياسات الأوروبية كقضية سياسية واجتماعية فى ضوء تزايد حدة الضغوط السكانية، وارتفاع معدلات البطالة، والتباينات الاقتصادية والاجتماعية بين دول الاتحاد الأوروبى والبلدان العربية(١).

كما أدى مقتل عدد من المهاجرين على الحدود بين المغرب وأسبانيا– عند سبته ومليله– إلى تزايد التوجهات الأوروبية المطالبة بحلول عملية وأكثر واقعية لهذه الظاهرة التى تشكل تحدياً أمام القانون الدولى وسلطات الدول المستقبلة والمرسلة على حد سواء، ويبدو أن الحكومات الأوروبية أدركت أن الأسوار والأسلاك الشائكة التى كانت تحتمى خلفها لا تشكل حائلاً أمام الآلاف من الفقراء القادمين من افريقيا(٢).

إشكالية الدراسة:

تعتبر ظاهرة الهجرة من الظواهر الإجتماعية التي عرفتها البشرية منذ القدم، إلا أن أسباب الهجرة ووسائلها تطورت ببروز متغيرات جديدة أدت إلى إيجاد صور جديدة للهجرة، ومن بينها الهجرة الغير شرعية التي تستخدم وسائل غير قانونية في نقل الأشخاص من بلدانهم الأصلية نحو البلدان المجاورة.

ولقد كان حوض المتوسط مسرحاً مفضلاً للمهربين والهجرة غير الشرعية، وما ساعد على ذلك هو الواجهة البحرية الفاصلة بين ضفتي المتوسط والتي لا يتجاوز عرضها بضعة مئات الكيلومترات، بالإضافة إلى الفروقات الإقتصادية والإجتماعية بين دول جنوب المتوسط وشماله. وعرف حوض المتوسط في السنوات القليلة الماضية موجات متزايدة من الهجرة الغير الشرعية، إذ أصبحت كتل بشرية كبيرة تعبر المياه المتوسطية نحو الشمال هرباً من مناطق النزاع والحروب الأهلية، والحالة الإجتماعية المزرية الناتجة عن انتشار الفقر وتفشي الأوبئة، وذلك أملا في حياة أفضل وأكثر أمناً واستقراراً في دول حوض المتوسط شمالا.

غير أن تفاقم الهجرة الغير شرعية أصبح يشكل تهديداً أمنياً حقيقياً للدول المتوسطية، حيث أصبحت غير قادرة على التحكم في حركة المهاجرين الغير شرعيين على حدودها، كما أصبحت وضعية المهاجرين تُحرج الدول إنسانياً وخاصة الدول الأوروبية، مما شكل لهاً عبئاً إضافياً، ومن جهة أخرى فإن الجماعات الإرهابية أصبحت تستغل تلك الهجرات الغير شرعية والتدفق الكبير للاجئين للتسلل إلى أراضي الدول الأوروبية للقيام بعمليات إرهابية.

فحلم العيش في حياة آمنة ومستقرة سرعان ما يتبدد عند وصول المهاجرين الغير شرعيين إلى الوجهة المقصودة، إذ أصبحت جماعات الإتجار بالبشر تترصد بالمهاجرين الغير شرعيين لإقحامهم في أعمال غير أخلاقية، والعمل في شروط غير لائقة وبأجور زهيدة، وبالتالي أصبحت الهجرة الغير شرعية تمثل مشكلة اجتماعية للدول الأوروبية كدول مستقبلة، وعلى هذا الأساس أصبحت الهجرة الغير شرعية بمثابة تحدي أمني بعد الإرهاب والجريمة المنظمة يهدد أمن تلك الدول الأوروبية، ويرهن تطورها، ويعيق التنمية فيها.

(ISSN: 2536 - 9555)

وتزيد كونية الظاهرة وعالميتها عند الاقتراب من تلك المشكلات التي تعيشها المجموعات الحضارية حاليا (الاتحاد الاووبى ودوله الأعضاء) والتي تتمثل فى خمس إشكاليات كبرى في ما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء السياسي وكيفية التعامل معها. تدور الإشكالية الأولى حول نُقطتين: تتمثّل النقطة الأولى بتحوّل قضايا الهجرة من كونها قضايا اقتصادية في الماضي إلى قضايا أمنية وسياسية في المقام الأول في الآونة الأخيرة. أما النقطة الثانية فتتمثّل بطابعها عبر الحكومي لطريقة اتخاذ القرار الأوروبي في ما يتعلق بقضايا الهجرة واللجوء السياسي (أي سيطرة حكومات الاتحاد الأوروبي ودوله على عملية اتخاذ القرار). بعبارة أخرى، يتمثل المدخل الأكثر تفسيراً لسياسات الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة واللجوء السياسي في فهم السياسات الداخلية لكل دولة أوروبية تجاه قضايا الهجرة، لأن الدول الأوروبية الأعضاء لا المؤسسات فوق القومية لها الكلمة العليا في ما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالهجرة.

أما الإشكالية الثانية فتتعلق بحقيقة أن أوروبا هي «قارة المهاجرين»، وأنه بينما معظم الدول الأوروبية تتجه إلى تبنّي إجراءات لتقييد حركة المهاجرين والحدّ من التدفق، فإن اقتصادات هذه الدول، وخاصة الدول الأوروبية جنوب المتوسط، لا يمكن أن تعمل بكفاءة من دون تدفّق الأيدي العاملة الرخيصة من الدول الأخرى، وخاصة دول شمال أفريقيا. فدول الاتحاد الأوروبي تمرّ الآن بتغيّرات جذرية في تركيبتها الديمغرافية (تزايد معدلات الأعمار)، التي تستلزم اتباع سياسات تستهدف سدّ العجز المتوقّع في بعض المجالات الاقتصادية (السماح بمزيد من تدفق الهجرة والعمالة الماهرة). إلا أن هذا التوجه المتوقع، تأثر بشدة نتيجة الأزمة الاقتصادية الأوروبية ونتيجة تزايد معاداة الأجانب والمهاجرين في القارة الأوروبية بصورة جعلت الأحزاب اليمينية المعبرة عن هذا التوجّه في صدارة المشهد السياسي الأوروبي حالياً، وذلك استناداً إلى نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي الأخيرة في مايو ٢٠١٤.

في حين تتمثّل الإشكالية الثالثة بعدم وجود اقتراب أوروبي موحّد للتعامل مع قضايا الهجرة واللجوء السياسي في القارة الأوروبية. وتنقسم هذه الإشكالية إلى نقطتين: تتعلق النقطة الأولى بوجود صراع قانوني وسياسي بين معسكرين؛ وهما معسكر الدول الأوروبية جنوب المتوسط، الدول التي على خط المواجهة المباشر مع الهجرة غير الشرعية والأكثر استقبالاً للمهاجرين غير الشرعيين، (إسبانيا،

إيطاليا، اليونان، قبرص، ومالطا)، في مقابل معسكر الدول الأوروبية في وسط وشمال أوروبا (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، وغيرها من الدول) حول تحمل أعباء وتكلفة استقبال المهاجرين غير الشرعيين وطلبات اللجوء السياسي. ويطالب معسكر الدول الأوروبية جنوب المتوسط باقي دول الاتحاد الأوروبي أن تتحمل جزءاً أكبر من العبء في طلبات اللجوء السياسي وفي استقبال مزيد من المهاجرين غير الشرعيين. بينما يرى معسكر الدول الأوروبية في وسط أوروبا وشمالها أن ذلك يتعارض مع اتفاق دبلن (The Dublin Agreement) الذي ينص على أن التعامل مع طلبات اللجوء السياسي هو من مسؤولية أول دولة أوروبية تطأُها قدم المهاجر غير الشرعي أو اللاجئ السياسي. أما النقطة الثانية فتتعلق بواقع أن اتجاه معظم الدول الأوروبية ظل لوضع قيود أكبر على الهجرة وعلى حرية الحركة، فإن دول أوروبية أخرى تشجّع الهجرة إليها[٣].

أما الإشكالية الرابعة فتجسّدت في تسارع وتيرة الهجرة إلى أوروبا على نحو غير مسبوق– في أعقاب ما عُرف بثورات الربيع العربي– من دول الشرق الأوسط وأفريقيا، بشكل دفع معظم قادة دول الاتحاد الأوروبي إلى التفكير في تحرك استراتيجي يهدف إلى مواجهة هذه الموجه غير المسبوقة من الهجرة إليها. فقد أدت ثورات الربيع العربي إلى تزايد تدفق المهاجرين من دول شمال أفريقيا إلى أوروبا على نحو غير مسبوق في التاريخ الإنساني. فيكفي الإشارة إلى أن إيطاليا وحدها استقبلت ما يزيد على ٢٦ ألف مهاجر من دول شمال أفريقيا في الأشهر الأربعة الأخيرة من العام الحالي، بزيادة قدرها (٨٢٣ بالمئة) عن نسبة المهاجرين لديها في العام السابق[٤].

في حين تتمثّل الإشكالية الخامسة والأخيرة في محاولة معظم دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته إيجاد نوع من التوازن ما بين (الرغبة في منع وتقييد الهجرة غير الشرعية وطلبات اللجوء السياسي إليها)، وما بين (احترام قيم حقوق الإنسان وحقوق المهاجرين واللاجئين السياسيين). ففي مجال الهجرة واللجوء السياسي، يمكن التمييز بين نوعين من الأطر النظرية التي تحكم الفكر الأوروبي للتعامل معها: الإطار الواقعي للأمن الداخلي والإطار الليبرالي المتعلق بحقوق الإنسان. يركز الإطار الواقعي على مسألة التحكّم في الحدود وعلى فكرة سيادة الدولة. وفي هذا الصدد لا يوجد تمييز بين التحركات العابرة للحدود سواء أكانت في شكل هجرة غير شرعية أم لجوء سياسي أم لاجئين، فالكل سواء في كونهم مواطنين من

(ISSN: 2536 - 9555)

دولة ثالثة يجب التحكّم في دخولهم إلى الأراضي الأوروبية، في إطار الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي. أما الإطار الليبرالي، فعلى النقيض من ذلك، يتبع منظوراً إنسانياً يركز على الأفراد، ويُعلي من قيمة حقوق الإنسان. وبالتالي، يتمحور مركز التفكير في الحفاظ على حقوق الأفراد والإنسان، ويعني ذلك أن يتمتع اللاجئ السياسي بحقه في الحصول على الحماية والدخول في إجراءات حماية اللاجئين. ومن هنا تتمثّل الإشكالية الأوروبية في أن التركيز الشديد على الليبرالية قد يؤدّي إلى تقويض سيادة الدولة، بينما التركيز بشكل كبير على السيطرة والتحكم في الحدود قد يُقوّض حقوق الإنسان العالمية وقيمة ومبدأ حرية الحركة. وما زالت أوروبا منقسمة، في ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، ما بين «الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان» وبين «الحاجة إلى تقليل عدد المهاجرين غير الشرعيين الداخلين إليها»(٥).

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على تساؤل محورى مفاده:

ما السياسات الأوروبية المشتركة نحو الهجرة غير الشرعية؟

وينبثق عن التساؤل الرئيسى تساؤلات فرعية أهمها:

- ما المقصود بالهجرة غير الشرعية من منظور القانون الدولي الإنسانى؟
- ما هى سياسة الهجرة وبرامجها فى الاتحاد الاووبى؟
- ما هو تأثير الهجرة الغير شرعية على الأمن القومى الأوروبى؟
- ما هى استجابة الاتحاد الأوروبى للهجرة غير شرعية؟
- ما هى التحديات التى يجابهها الدول الاوروبية فى مواجهة الجرة غير شرعية؟

فروض الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: أن هناك علاقة ارتباطية بين الهجرة غير الشرعية وعدم استقرار الأمن القومي في الدول المستقبلة للمهاجرين، وعدم الاستقرار الداخلى فى الدول المصدرة لتلك الهجرة.

أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية الدراسة من معرفة توجهات الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية إزاء قضية الهجرة غير الشرعية، في ضوء التطورات الأخيرة التي شهدتها أوروبا، وذلك على اساس أن هذه القضية إحدى القضايا الملحة التي تحتل أولوية على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي.

- والأهمية الاخرى هو انجاز مردود علمي يكون خلفيه لدراسات مستقبلية ومردود اجتماعي ذو قيم اجتماعية يحد من الانتحار الجماعي الذي يكبد المجتمع خسائر مادية ونفسية، من خلال الدعوة إلى العنايه والرعايه الجادة لهذه الشريحه في جميع المستويات، وهذا بإبداء الرأي وإعطاء الحلول لمواجهة العوامل المهيئة والمهاجره للقيام بهذه المغامرة التي نسبة نجاحها يكون ضئيلاً جداً.

أهداف من الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على أسباب الهجرة غير الشرعية.
- التعرف على آثار الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية.
- التعرف على الآليات والإجراءات التنفيذية للإتحاد الأوروبى تجاه الهجرة غير الشرعية.
- التعرف على تحديات الدول الاوروبية فى مواجهتها للهجرة غير الشرعية.
- وأخيراً تقييم السياسات الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية.

منهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي: حيث يهدف هذا المنهج إلى تحقيق الفهم الدقيق والإحاطة بالأبعاد الواقعية للظواهر والموضوعات. ومن هنا فالقواعد الأساسية التي يقوم عليها المنهج الوصفي هي تحديد الظواهر المراد بحثها، وجمع المعلومات الدقيقة عنها وفحصها ودراستها، ومحاولة الإحاطة بعدد كبير من الأبعاد والعلاقات المرتبطة بالظاهرة للإنتقال من مستوى الفهم البسيط إلى المستوى المركب، وما يرتبط بذلك من صياغة عدد من النتائج والتعميمات والتوصيات التي ترشد عملية البحث، وذلك من خلال محاولة وصف وتحليل ظاهرة الهجرة غير نظامية، واثرها على الدول المستقبلة، وتحليل تحول ليبيا إلى بلد مصدره ايضاً لها، وكذلك القرارات الاوروبية فى هذا الصدد.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة البحثية إلى سبعة نقاط هامة، تتمثل فى ..

أولاً: مفهوم الهجرة، ثانياً: أنواع الهجرة، ثالثاً: أسباب الهجرة غير الشرعية، رابعاً: آثار الهجرة الغير شرعية على دول الاتحاد الاوروبى، خامساً: السياسة الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية، سادساً: تحديات أوروبا فى التعامل مع

(ISSN: 2536 - 9555)

الهجرة غير الشرعية، وأخيراً تقييم السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في محاربة الهجرة غير الشرعية.

السياسات الاوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية

تعد الهجرة غير الشرعية مشكلة عالمية معاصرة، حيث يلاحظ أن قارات العالم المختلفة تعانى بشكل أو بآخر هذه المعضلة، مثل أوروبا، واستراليا، وأمريكا الشمالية. وبالرغم من أن الهجرة كعملية قديمة قدم الحضارات البشرية، فإن بروز سيادة الدولة منذ توقيع معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨، أضفى عليها بعداً قانونيا يتمثل فى الدخول بموافقة أو بدون موافقة الدول ذات العلاقة. فمعاهدة وستفاليا أكدت السيادة المطلقة للدولة، وبالتإلى انخرطت البلدان ذات السيادة فى تنظيم عملية الهجرة منها وإليها. وبالرغم من أن العولمة قلصت من السيادة المطلقة للبلدان المعاصرة، فإن تنظيم عملية الهجرة لا تزال تخضع للسياسات العامة لدول عالمنا المعاصر. وأصبحت الهجرة غير الشرعية مشكلة عالمية منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، وعليه يلاحظ وجود غنى ملحوظ فى أدبياتها(٦).

ورغم أن الهجرة تمثل واحداً من أكثر المفاهيم تداولاً فى الفترة الأخيرة فإنها غالباً ما يتم توظيفها بشكل ملتبس ومبهم، وذلك بسبب تباين الأطروحات المعرفية وزوايا النظر التى يتم من خلالها التعامل مع هذا المفهوم(٧). وفيما يلى محاولة لإلقاء الضوء على بعض هذه المفاهيم والمصطلحات.

أولاً: مفهوم الهجرة:

أ. **الهجرة لغة:** هى الترك والإبتعاد والإعراض عن الشيء، بمعنى (الترك والمغادرة)، ويقال هجر الشيء إذا تركه، ويقال: هجرت الشيء هجراً إذا تركته وأغفلته(٨).

ب. **الهجرة اصطلاحاً:** يعرف مصطلح الهجرة بأنها النقلة الدائمة، أو الانتقال الدائم إلى مكان يبعد عن الموطن الأصلي بعداً كافياً، في حين قال آخرون بأن الهجرة ما هي إلا حركة الأفراد داخل المجتمع الواحد من بيئة محلية معينة إلى بيئة محلية أخرى، أو انتقالهم من مجتمع إلى آخر عبر الحدود السياسية أو الدولية، وتكون الهجرة داخلية إذا حدثت داخل المجتمع الواحد كما هو الحال بالنسبة لهجرة الريفيين إلى المدينة، وخارجية إذا قام بها الأفراد إلى خارج بلادهم لفترة محددة أو بصفة نهائية(٩).

جـ. الهجرة قانوناً: يعرف فقهاء القانون الدولي للهجرة، بأنها مغادرة الفرد لإقليم دولته نهائياً إلى إقليم دولة أخرى(١٠).

ويشير قاموس المورد إلى أن معنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الارتحال من مكان إلى آخر(١١). أما قاموس ويبستر فيشير بدوره إلى ثلاثة معان لكلمة الهجرة، وهى: الحركة من دولة أو مكان أو محلة إلى أخرى، أو المرور أو العبور الدورى من منطقة أو مناخ إلى آخر بغرض البحث عن الطعام أو التزاوج، أو تغيير المكانة أو مستوى المعيشة(١٢). ويلاحظ فى هذا السياق أن مفهوم الهجرة باللغة الإنجليزية يعنى ثلاثة معان(١٣):

١- الهجرة من منظور الدول المستقبلة: حيث يطلق على Receiving Countries Immigration مفهوم الهجرة فى هذه الحالة مصطلح التوطين Immigration فالهجرة بالنسبة إلى الدول المستقبلة تختلف بطبيعة الحال من كونها شرعية او غير شرعية، مؤقتة أو دائمة، ذات أهداف اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وبالتإلى فإن الدول المستقبلة لا تهتم بالأسباب المؤدية إلى الهجرة بقدرما تهتم بنتائج الهجرة والمهاجرين(١٤).

٢- والهجرة من منظور الدول المرسلة أو المصدرة:The Sending Countries إذ يطبق على مفهوم الهجرة فى هذه الحالة مصطلح الارتحال أو النزوح Emigration، والمصطلح عموماً يشير إلى الهجرة القسرية التى تحدث نتيجة كوارث طبيعية او حروب، وبالتإلى تعد مرادفة أيضاً لمفهوم اللاجئين Refugees، فالدول المرسلة أو المصدرة للمهاجرين تهتم بشكل ملحوظ بالأسباب التى تؤدى إلى النزوح أو تدقق اللاجئين، وبالتإلى فهى تعمل على تذليل الصعاب المؤدية إلى النزوح أو الهجرة، فالهجرة من منظور الدول الأخرى أو العالم ككل يطلق عليها الهجرة Migration، والذى يعنى فى هذه الحالة الهجرة الطوعية من مكان إلى آخر أو من بلد إلى آخر Voluntary Displacement، ويعد هذا المصطلح من أكثر المفاهيم استخداماً فى أدبيات اللغة الإنجليزية(١٥).

٣- الهجرة من منظور الدول الأخرى أو العالم ككل: حيث يطلق عليها مصطلح الهجرة القانونية "Migration"، والذى يعنى فى هذه الحالة الهجرية التطوعية من مكان إلى آخر أو من بلد إلى آخر Voluntary"

(ISSN: 2536 - 9555)

"Displacement ويعد هذا المصطلح من أكثر المفاهيم استخداما فى الأدبيات باللغة الإنجليزية(١٦).

ثانياً: أنواع الهجرة:

تنقسم الهجرة إلى نوعين رئيسيين هما:

(١)الهجرة المشروعة:

تعني الهجرة الشرعية أو المنظمة أو القانونية، ذلك النوع من الهجرة الذي يتم وفق المتطلبات والأعراف والقواعد الشكلية والموضوعية المعمول بها دولياً والمتطلبة وفق كل قانون كل دولة على حدة. وأهمها:

- لابد أن يحمل المهاجر وثيقة سفر، وأن لا يكون ممنوعاً من مغادرة الدولة التي ينتمي إليها لأسباب قانونية.
- أن يحصل على إذن شرعي للدخول إلى الدولة الراغب الهجرة إليها.
- أن يستهل إقامته وينهيها في الدولة وفق المسموح والمقرر طبقاً لقوانينها وأنظمتها وما حصل عليه من مدة، وتأسيساً على ما سبق ذكره يتضح أن مدى الشرعية يتوافر في علم الدولة بذلك المواطن واتجاهه، وعلم الدولة الراغب الهجرة إليها في وفوده إليها ودخوله وإقامته بها(١٧).

(٢)الهجرة غير الشرعية:

وهى تلك الهجرة التى تقع خارج القانون، ورغماً عن إرادة دولة الوجهة ودون سابق تخطيط منها أو طلب. فالدخول يتم أن وقع بشكل سرى، ويدخل المهاجر تبعاً لذلك رحلة الإختباء والإختفاء خوفاً من العثور عليه وسجنه أو إعادته إلى خارج الحدود(١٨).

وقد تباينت واختلفت الرؤى والآراء حول الهجرة الغير شرعية، وذلك بسبب اختلاف الزاوية التي يحاول كل باحث من خلالها تفسير الهجرة الغير شرعية، **ويمكن تقديم بعض التعريفات على النحو التالي:**

- عرف "المكتب الدولى للعمل" المهجر غير الشرعى بأنه: "الشخص الذى يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجراً غير شرعي أو سرّي أبو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية"(١٩).

- ويعرف البشير الكوت الهجرة غير الشرعية على أنها "الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية، حيث يقوم مهاجر بدخول دول أخرى دون وثائق سفر أو موافقات، وعبر طرق ووسائل غير قانونية"(٢٠).
- يرى عثمان الحسن محمد نور وياسر عوض الكريم المبارك بأن الهجرة الغير شرعية التي تعني "أن المهاجرين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة"(٢١).

انطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن القول بأن الهجرة الغير شرعية هي عبارة عن انتقال الأشخاص من بلدانهم الأصلية نحو الدول الأجنبية، متجاوزين في ذلك حدود الدولة بطرق غير قانونية، أو المكوث على أراضى تلك الدول ذات السيادة بصفة غير قانونية(٢٢).

ولفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية التى أصبحت تقلق بال الحكومات المستقبلة والمرسلة. فلابد من تقصى أسبابها وعواملها كما يلى..

ثالثاً: عوامل وأسباب الهجرة غير الشرعية:

إن الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى الهجرات غير الشرعية كثيرة، ويؤثر بعضها في الأخر. إذن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على الهجرة في مناطق الطرد ومناطق الجذب، وهناك مجموعة أخرى من العوامل التي تؤثر، أو تعوق الهجرة بين مناطق الأصل والوصول، وأن هذه العوامل تختلف درجة تأثيرها من منطقة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى(٢٣)، **وبذلك سنقوم بتوضيح هذه العوامل على النحو التالي:**

١- العوامل السياسية:

تميزت نهاية القرن العشرين، بتنامي حركة اللاجئين بصفة فردية أو جماعية جراء الحروب والصراعات الداخلية التي شهدتها العديد من مناطق العالم، حيث حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي شهدتها العديد من مناطق العالم، الناجمة عن الحروب والصراعات، وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، تعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمناً وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي. وخير دليل على ذلك ما تشهده وتموج به منطقة الشرة الأوسط في هذه الآونة، من

(ISSN: 2536 - 9555)

الاضطرابات والصراعات المسلحة داخل بعض البلدان العربية (العراق، سوريا، ليبيا، اليمن)، وكلها أمور تزيد من ظاهرة الهجرة واللاجئين[٢٤].

٢-العوامل الاقتصادية:

من المعلوم أن ٨٠% من سكان العالم هم فى بلدان الجنوب، و٢٠% فى بلدان الشمال، والثروة تتوزع بشكل معكوس، حيث توجد ٨٠% من الثروة فى بلدان الشمال، و٢٠% فى بلدان الجنوب، وعليه فمن الطبيعى أن تكون هناك قوة جذب وقوة طرد.

قوة الطرد تكمن فى هشاشة الاقتصاد الجنوبى وتبعيته للشمالى، فى إطار المنهج الليبرالى، وهذه التبعية فرضت شروطاً وتوجيهات منظمات دولية، مثل البنك الدولى- وصندوق النقد الدولى- ومنظمة التجارة العالمية- ونادى باريس، خصوصاً لدول شمال أفريقيا التى تعانى من ضعف التجهيزات فى ظل المنافسة غير المتكافئة اقتصادياً، مما نتج عنه تراجع فى الأنشطة الاقتصادية، فسبب توزيعاً غير عادل للثروة، أدى إلى فقر وتردى الظروف المعيشية، وتفشى الفساد، وتضاءلت معه فرص العمل، مع الارتفاع الرهيب فى البطالة بين الشباب، ناهيك عن عدد المتدنية أجورهم وحاملى الشهادات العليا، وهوما خلف استياء فى المجتمع بصفة عامة، ولهذا ظهرت حاجة المهاجرين إلى البحث عن مستويات معيشية أفضل[٢٥].

٣-العوامل الاجتماعية:

ترتبط العوامل الاجتماعية للهجرة غير الشرعية ارتباطاً وثيقاً بالدوافع الاقتصادية، حيث يرتبط النظام الاقتصادي والنظام الأسري على المستوى المجتمعي بأنماط الهجرة وأشكالها المختلفة. أن الهجرة تدور في مجالين مختلفين ديمغرافياً، أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب المحلي على العمل والسكن والخدمات الاجتماعية، ويعرف الآخر انخفاضاً في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، بالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقدير منظمات الأمم المتحدة مهيأ للارتفاع على مدى العشرين عاماً القادمة.

ومن النتائج الخطيرة المترتبة على الانفجار الديمغرافي ظهور مشكلة البطالة، التي باتت تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على الشهادات العليا، في ظل عدم قدرة سوة العمل المحلي على تأمين هذه

الطلبات على العمل الذي يجعل الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة. بالإضافة إلى فشل في حل المشكلات الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض، وأيضاً صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الثراء من تملك السيارات وشراء العقارات، في ظل تغذية إعلامية واسعة لتلك المظاهر، ما يشجع الكثير إلى خوض الهجرة كوسيلة تحقق طموحات هؤلاء المهاجرين(٢٦).

٤- العوامل الديمغرافية.

تعد الزيادة المطردة في عدد السكان من أهم الأسباب الدافعة للهجرة، حيث توجد بتلك الدول وفرة في الموارد البشرية ومحدودية في الموارد الطبيعية والاقتصادية، وهذه الزيادة في عدد السكان لا تتناسب مع الموارد الاقتصادية المتاحة بما يمثل ذلك إعاقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، ويقلل من قدرة الدولة على إيجاد فرص عمل أفضل لأفرادها وخاصة من الشباب القادر على العمل بما يجعل الفرصة أكبر أمام الشباب للسفر إلى الدول التي تحتاج إلى الأيدي العاملة لإقامة التنمية الاقتصادية بها، مع قلة عدد السكان بها، فتجذب الشباب إليها خاصة من البلدان ذات الكثافة السكانية العالية التي تمثل عوامل طرد للعديد من الشباب مقابل عوامل الجذب التي توجد في البلاد المستقبلة للمهاجرين (المقصد).

وهذا ما يعرف باسم نظرية (الجذب والدفع) التي تفترض أن الهجرة ترجع إلى انعدام التوازن بين أقاليم تدفع بها عوامل الطرد إلى الهجرة للخارج وأخرى تجذبهم إلى مناطق المقصد أو الوصول(٢٧).

٥- العوامل التاريخية والجغرافية:

بالعودة إلى تحديد تيارات الهجرة السرية يتضح أن أغلبيتها تكون من الدول الأصلية للمهاجرين السريين إلى الدول المستقبلة وهي غالباً الدول المُسْتَعْمِرَة لتلك الدول الأصلية، والعامل التاريخي هنا يبين تلك العلاقة التي تربط الدول الأصلية للمهاجرين السريين إلى الدول المستقبلة، هذه العلاقة مبنية على عدم التكافؤ وعلى واقع استعماري خلف شعوراً بمسؤولية دول الاستقبال في نهب خيرات وكل ثروات البلدان الأصلية للمهاجرين السريين.

(ISSN: 2536 - 9555)

إذن هذه الخلفية التاريخية تدفع العديد من أفراد البلدان التي كانت عرضة للاستعمار إلى محاولة البحث عن أمل في تلك الدول والذي افتقدته في بلدانها بسبب المخلفات الاستعمارية والتي جعلت البلدان المُسْتَعْمَرَة تعيش تبعية اقتصادية ولم تستطع توفير ما يحتاجه أفرادها. ويساهم عامل القرب الجغرافى بصورة مباشرة في انتشار هذه الظاهرة ويتضح هذا بصورة جيدة في الحدود البرية، حيث تبقى المسافة القصيرة بين إفريقيا وأوروبا مثلا تقدر بأربعة عشر ١٤ كيلومتراً فقط، وتسهل عملية الهجرة السرية إلى الضفة الشمالية للمتوسط[٢٨].

٦-<u>العوامل الخاصة بانتشار شبكات الهجرة السرية:</u>

تمارس هذه الشبكات دوراً هاماً في انتشار الهجرة السرية، وهي شبكات متعددة الجنسيات تستغل الظروف الصعبة التي يعيشها الأفراد، وتجمع من ورائهم مبالغ مالية طائلة بعد إغرائهم في ترحيلهم إلى دول استقبال الهجرة السرية.

وقد تكونت هذه الشبكات في مختلف مناطق العالم لتقدم خدمات تساهم في انتشار الظاهرة، رغم محاولة الكثير من الدول تثبيط نشاطها إلا أنها شبكات استطاعت إبراز صمودها أمام مختلف القوانين وبقيت تواصل نشاطها بكل دقة في تهريب البشر مادام الإقبال على الظاهرة في تزايد مستمر من المهاجرين السريين، كلها عوامل تؤثر في تصوراتهم للإقبال على ظاهرة الهجرة.

٧-<u>العوامل الجاذبة:</u>

إن عوامل الجذب مرتبطة بالمنطقة والمجتمع المهاجر إليه، وتكمن في سمة هذا العصر في توفير القدرة على الحركة وسهولة التواصل بين أي منطقة وأخرى في العالم، نتيجة للتطور الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات. كذلك تشير عوامل الجذب إلى كل الظروف التي تجذب المهاجرين بحثاً عن فرص عمل أفضل، ومعيشة أرقى.

كما أن من أهم عوامل الجذب، والتي غالباً ما تكون من مسببات الهجرة ما يلي:

١- التقدم الحضاري والثقافى، حيث تكون فرص التعليم في جميع المستويات وفي مختلف الميادين متوفرة، مما يجذب العناصر والفئات التي تسعى للاستقرار في الوسط الاجتماعي المتقدم.

٢- توافر فرص العمل في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات، حيث يزدهر الوضع الاقتصادي في أي بلد تتوفر فيه الموارد الطبيعية التي تساعد على

نشؤ المصانع وتطورها، وفي مثل هذه البلدان يكون الطلب على الأيدي العاملة وذوي الاختصاصات في ازدياد مستمر، وتبدأ الهجرة عادة بالشباب ثم تتوسع على نطاق العائلات والأقارب.

٣- التضاريس الطبيعية، وذلك أن اعتدال المناخ والمناظر الطبيعية غالباً ما يدفع بالناس للهجرة طلباً للراحة والاستجمام، ولأسباب صحية، حيث تتلاءم البيئة الجغرافية والمناخ ودرجة الحرارة مع الحالات المرضية والشيخوخة[٢٩].

رابعاً: آثار الهجرة الغير شرعية على دول الاتحاد الاوروبى:

تتعدد آثار الهجرة الغير الشرعية على الدول المستقبلة تتمثل فيما يلى..

١- **الآثار الاقتصادية.**

ارتبطت ظاهرة الهجرة إلى دول الاتحاج الأوروبى ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الاقتصادية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الراهن. حيث ساهم المهاجرون فى عملية إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب. كما أن نحو ٦٠% من الهجرات التى تتم تكون لغرض العمل.

وتلعب الهجرة دوراً إيجابياً فى اقتصادات الدول الأوروبية من خلال سد النقص في قطاعات العمل التي لا يقبل عليها مواطنو البلاد الاصليون مثل أعمال النظافة والبناء والتشييد والمطاعم والزراعة والخدمات المنزلية والحراسة، كما أنها تحقق التوازن في سوق العمل على المستوى الإقليمي، من خلال توفير عماله رخيصه في بعض الدول التي تعاني من نقص في القوة العاملة الرخيصة، خاصة في منطقة اليورو، اضافة إلى جذب الخبرات والكوادر النادرة في بعض القطاعات العلمية من خلال ما يسمى بعملية استنزاف العقول المتميزة في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والفيزياء والكيمياء والبرمجيات وتكنولوجيا المعلومات[٣٠].

ومن الملاحظ وجود روابط اقتصادية جيدة بين بعض الدول الأوروبية وبعض الدول التي لها عدد كبير من المهاجرين، حيث يلعب المهاجرون دور الوسيط بين دول المهجر ودول المنشأ من خلال تيسير المعاملات التجارية استيراداً وتصديراً واستثماراً، اضافة إلى التحويلات المالية التي يقوم بها المهاجرون إلى دولهم الأصلية، والتي تسهم في توفير العملات الأجنبية وتعزيز الاحتياطى النقدى الأجنبى، كما يلجأ بعض المهاجرين إلى استثمار بعض أموالهم في دولهم الأصلية وهو الامر الذي يتضح بالنسبة للمهاجرين المصريين والمغاربة

(ISSN: 2536 - 9555)

والتونسيين والجزائريين على سبيل المثال خاصه في حاله توافر الظروف الاقتصادية الملائمة في بلدانهم الأصلية[٣١].

٢-<u>الآثار السياسية والأمنية.</u>

يعد الموقع المتميز جيوسياسيا لدول الشمال الأفريقي المطل على البحر المتوسط قرب اوروبا موقعا حيويا من المنظور الأوروبي نظراً لارتباطه بأمن اوروبا، ويجعل هذا الموقع من افريقيا هدفاً اساسياً للدول الاوروبية لضمان امن اوروبا من الجنوب. إذ يعطي هذا العامل افريقيا أهمية جيوسياسية كبيرة بالنسبة لأوروبا، بعد أن أدى انهيار هياكل الدولة بعد الثورات العربية في ٢٠١١ وانتشار الفضاءات غير المحكومة إلى انتشار التطرف والجماعات المسلحة. وإذ تشكل الهجرة أحد محاور التهديد للأمن في أوروبا تخشى الاخيره من انتقال الجماعات السياسية المتطرفة خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار التي تشهدها دول جنوب المتوسط إذا ما استمر تسارع المد الأصولي في ظل تنامي ظاهرة الارهاب، بالاضافة إلى أن التدفق المفاجئ لعدد كبير من المهاجرين قد يزعزع استقرار سوق العمل في أوروبا، مما يؤدي إلى زيادة البطالة والاضطرابات الشعبية ويهدد شرعية الحكومات الاوروبية[٣٢].

كما ترتبط ظاهرة الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي بعدد من القضايا مثل الإرهاب، والعنف، وتجارة المخدرات، والتجارة في البشر، والدعارة، والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال. وقد تعمقت حدة المشكلات الأمنية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وما خلفته من هواجس أمنية لدى الأوروبيين، خاصة بعد اكتشاف ما سميت بخلية هامبورج الإرهابية التي ينتمي إليها محمد عطا أحد منفذي العملية، بالإضافة إلى تفجيرات مدريد في مارس ٢٠٠٤ التي اسفرت عن مقتل ١٩١ شخصاً، وإصابة نحو ١٥٠٠ اخرين في حادث يعد الأكبر والأعمق في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وارتباط مواطنين مصريين ومغاربة وتونسيين بهذا الحادث، بعضهم ممن يقيمون في اسبانيا والاخرون في ايطاليا، وكذا الإعلان عن القبض على بعض عناصر القاعدة فيما سمي بخلية ميلانو في إيطاليا. وقد أدت هذه الأحداث إلى اتخاذ العديد من الإجراءات التقييدية تجاه الجاليات الأجنبية خاصة الاسلاميه والعربيه ومراجعة الموقف تجاه قضايا اللجوء والهجرة خاصة غير المشروعة[٣٣].

كما أن تعدد الجاليات فى أوروبا كان مساراً للصدام بين مجموعات سياسية واجتماعية مختلفة خاصة مع ارتباط هذه المجموعات بعدد من الأحداث والصراعات الدولية والإقليمية، مثل موقف الأكراد المنتشرين فى أوروبا خاصة فى ألمانيا وبلجيكا تجاه قضية اعتقال تركيا لعبد الله أوجلان، وموقف العرب والمسلمين فى أوروبا تجاه الأحداث فى العراق وفلسطين، وما تبعها من مناوشات ومصادمات وعداءات متبادل مع الجاليات اليهودية، واعتداءات على المعابد اليهودية والمساجد الإسلامية.

وقد أدى تزايد اعداد المهاجرين في اوروبا إلى تنامي النزعات اليمينية المناهضة للأجانب، ووجود العديد من التيارات السياسية والأحزاب المتطرفة التي تضع قضايا الهجرة على رأس أجندتها السياسية(٣٤)، وقامت هذه التيارات بحملات للحد من الهجرة والمطالبة بسن تشريعات لإدماج المهاجرين في المجتمعات الأوروبية وفق النظم والقوانين والأعراف والتقاليد الأوروبية وتجديد قوانين اللجوء(٣٥).

٣-<u>الآثار الاجتماعية.</u>

بالنظر إلى تعدد الخلفيات الثقافية والاجتماعية والحضارية للمهاجرين القادمين إلى الاتحاد الأوروبي فإنه تثار دائما المشكلات المتعلقة باندماج المهاجرين في المجتمعات التي يعيشون فيها، خاصة بالنسبة للجيل الأول من المهاجرين، وكذا مشكلة الحفاظ على الهوية خاصة بالنسبة لأبناء المهاجرين.

وتنبع مشكلات الاندماج من عدد من العوامل مثل السياسات التمييزية التي تمارس ضد المهاجرين على أساس اللون او الدين، خاصة المهاجرين ذوي الخلفيات الافريقيه والعربيه والاسلامية، وكذا المشكلات المتعلقه باللغه خاصه بالنسبه للأشخاص القادمين حديثا إلى بلدان المهجر، هذا بالإضافة إلى الاختلافات الثقافيه والحضاريه بين المهاجرين ومواطني الدول الأصليين، وكذا ضعف المستوى المهاري والمهني لقطاع عريض من المهاجرين، والميراث الطويل من الحساسيات العرقيه والدينيه خاصة بالنسبه للمهاجرين الأتراك والعرب. كما يشار في هذا الصدد إلى كبر حجم الجاليات العربية والإسلامية في بعض البلدان الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا، حيث يثير البعض قضية عدم اعتراف نحو ١٣ دولة أوروبية بالدين الإسلامي على الرغم من وجود ١٦ دولة

(ISSN: 2536 - 9555)

أوروبية يحتل فيها الدين الإسلامي على سبيل المثال المرتبة الثانية من حيث عدد معتنقيه.

كما أن ضعف المستوى الاقتصادي لقطاع كبير من المهاجرين يجبرهم على العيش في أحياء منفصلة في مجموعات كبيرة، مما يحد من اندماجهم في مجتمعات المهجر، حيث أن هناك ثمة نزوعاً لدى المهاجرين إلى التمركز في مدن محددة خاصة في العواصم والمدن الصناعية كما هو الحال في برلين، وباريس، ولندن، وامستردام، وبروكسل، وميلانو، ومرسيليا، كما تكون احياؤهم في الغالب مغلقة ومنفصلة عن مسار الحياة الاعتيادية لبقية المجتمع الأوروبي وانتشار الطابع المحلي في السلوك والمعيشة.

وترتكز السياسات الأوروبية الخاصة بإدماج واستيعاب المهاجرين على قواعد عامة تتمثل في تعليم اللغة، والتعليم والتوجيه المدني، والتدريب المهني للتأهيل لسوق العمل، فعلى سبيل المثال يهدف برنامج سقراط التعليمي الذي دشنه الاتحاد الأوروبي إلى جعل فرص التعليم طويله الأمد متاحة على نطاق واسع للمواطنين في أوروبا. وتم من خلال هذا البرنامج دعم بعض البرامج الخاصة بالاحتياجات التعليمية لأبناء المهاجرين لإدماجهم في المجتمع المدني، وتختلف هذه السياسات بالطبع بين دوله واخرى، وكذا تبعية تنفيذها بين وزارات الداخلية احياناً، ووزارات الشؤون الاجتماعية أحياناً اخرى.

كما تصاعدت خلال الفترة الأخيرة الدعوات إلى إدماج المهاجرين، خاصة من ذوي الخلفيات العربيه والاسلاميه في المجتمعات الأوروبية من خلال توفير الظروف الملائمة للسكن والتعليم، وإدماجهم في الحياة السياسية، خاصة بعدما أصبح المهاجرون قوه تصويتيه مؤثره في بعض الدول مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، ودخول ممثلين لهذه الجاليات في البرلمانات البلجيكية والفرنسية والألمانية والهولندية.

ويشار في هذا الصدد إلى تصريحات وزير الداخلية الالماني اوتو شيلي ووزيره حماية المستهلك ريناتا كونست خلال شهري نوفمبر وديسمبر ٢٠٠٤ بشأن أهمية دمج المهاجرين المسلمين في المجتمع الألماني، على قاعدة المساواة أمام القانون، وتوفير فرص التعليم المدني، وتدريس الدين الإسلامي في المدارس الالمانية، والتنبيه إلى مخاطر معيشة هؤلاء المهاجرين في أحياء منفصلة عن المجتمع الألماني، وقد قوبلت بعض هذه المقترحات بمعارضة شديدة من قبل

أنصار اليمين المتطرف الذين يرون في هذه التوجهات تهديداً لهوية المجتمع الألماني.

ويأتي في هذا السياق أيضاً دعوه في بعض المسئولين في المانيا وهولندا وفرنسا إلى الاستعانة برجال دين مسلمين من داخل الاتحاد الأوروبي القريبين من الثقافة الأوروبية، والمتفهمين لمقتضيات التعايش وطبائع الاختلاف، بدلا من استقدام رجال دين من الدول الإسلامية نفسها، والذين يكونون في معظم الاحوال غير متفاهمين لهذه الموضوعات، مما يعمق سوء الفهم المتبادل وفقاُ لوجهة النظر الأوروبية(٣٦).

خامساً: السياسة الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية:

أدت زيادة موجات المهاجرين نحو دول الاتحاد الأوروبي إلى وضع ظاهرة الهجرة على جدول أعمال الاجتماعات الدورية لمؤسساته (المفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، والمجلس الأوروبي) على نحو لم تشهده من قبل. فقد مثّلت تلك الزيادة تحدياً كبيراً استدعى إدارة مشتركة فعالة تقوم على تعزيز مراقبة الحدود وضبطها، ومكافحة شبكات الاتجار بالبشر سواء في الدول المرسلة للمهاجرين أو الدول المستقبلة، وتنظيم حركة انتقال الأفراد على نحو يخفف من الأعباء الاقتصادية والتهديدات الأمنية ومشكلات الاندماج الاجتماعي.

في المقابل، يعترف الاتحاد ضمنياً بالدور المهم الذي تؤديه الهجرة في مسار التنمية الاقتصادية في ظل تراجع معدلات النمو السكاني في عموم دوله؛ إذ بلغ عدد سكان الاتحاد الأوروبي(٣٧)، وفق إحصائيات مكتب الإحصاء الأوروبي Eurostat، في الأول من يناير ٢٠١٨، نحو ٥١٢.٤ مليون نسمة. ومثّلت الفترة العمرية (يوم حتى ١٤ عاماً) ما نسبته ١٥.٦ في المئة من سكانه، بينما مثّل الأشخاص الذين يعتبرون في سن العمل (١٥ إلى ٦٤ عامًا) ما نسبته ٦٤.٧ في المئة، ومثّل كبار السن ممن بلغوا ٦٥ عاماً فأكثر ما نسبته ١٩.٧ في المئة (الشكل ١)، وزادت النسبة الأخيرة بنحو ٠.٣ في المئة مقارنة بعام ٢٠١٧، و٢.٦ في المئة مقارنة بعام ٢٠٠٨ في جميع دول الاتحاد(٣٨).

كانت النسبة الأعلى من الشباب من إجمالي عدد السكان في دول الاتحاد في عام ٢٠١٨ في أيرلندا (٢٠.٨ فى المائة)، في حين سجّلت إيطاليا أدنى نسبة (١٣.٤ فى المائة)، وبلغت النسبة في ألمانيا (١٣.٥ في المئة). أما فيما يتعلق بنسبة الأشخاص الذين بلغوا ٦٥ عاماً فأكثر من إجمالي السكان، فقد حصلت

(ISSN: 2536 - 9555)

إيطاليا على أعلى نسبة (٢٢.٦ في المئة)، ثم اليونان (٢١.٨ في المئة)، أما أدنى نسبة فكانت في أيرلندا (١٣.٨ في المئة)[٣٩]. وضع الانخفاض الحاد في عدد الولادات فى الاتحادَ الأوروبي أمام تحدّي تعويض النقص المتزايد في عدد سكانه، ولقد مثّلت الهجرة على اختلاف طبيعتها، سواء أكانت نظامية أم غير نظامية، مصدراً مهماً لتعويض التراجع الديموغرافي في دوله. في السياق ذاته، فرض ارتفاع تدفقات المهاجرين مجموعة من التحديات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، وعلى إثرها تعاملت دول الاتحاد مع ظاهرة الهجرة باعتبارها تهديداً أمنياً في المقام الأول.

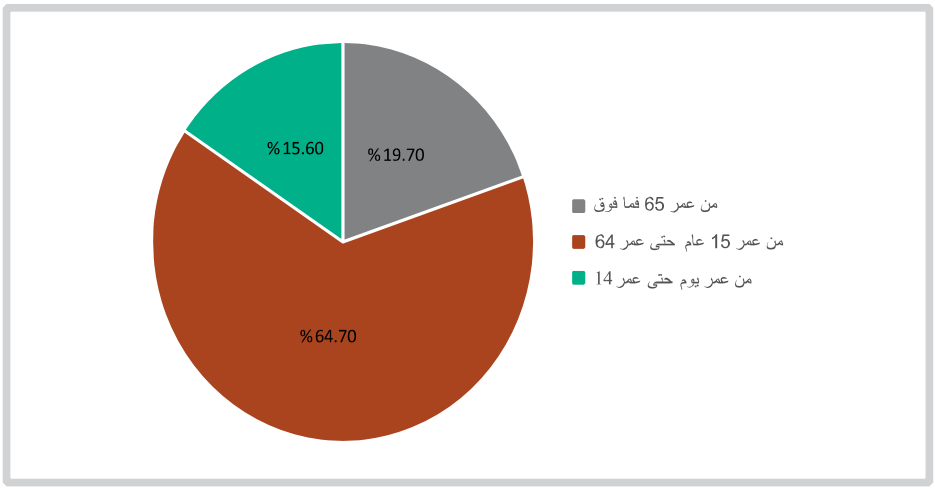

الشكل (١) توزيع النسب العمرية لسكان الاتحاد الأوروبي البالغ عددهم ٥١٢.٤ مليون نسمة لعام ٢٠١٨

"Population Structure and Ageing," Eurostat Statistics Explained, July 2019, accessed on 9/9/2019, at: https://bit.ly/2FLNtw7

وبناء عليه، كانت استجابتها في مكافحة الهجرة غير النظامية مبنيّة على مجموعة من القواعد والتشريعات والتوجيهات التي طورتها في إطار التعاون

والتكامل فيما بينها، والذي جسدته في سلسلة من الاتفاقيات المشتركة، إضافة إلى قوانينها وتشريعاتها القومية التي لا تزال تحتل المكانة الأبرز في إدارة الهجرة(٤٠).

وهنا سعت الدول الاوروبيه إلى تضييق الخناق بتشديد الحراسه، وتعقيد الاجراءات لمنع الدخول اليها، وذلك بخلق اليات تسعى من خلالها إلى تجفيف منابع الزحف البشري القادم نحو اراضيها بصورة غير شرعية من خلال استحداث ترسانة قانونية قوية تواجه كل من يريد الدخول لفضائها، ومن اهم تلك الاليات نذكر:

١-معاهده شنجن:

أبرمت هذه المعاهده في ١٤ يونيو ١٩٨٥ بين حكومات دول الاتحاد الاقتصادي والمانيا وفرنسا بالالغاء التدريجي لمراقبة الحدود المشتركة وفرض تأشيرات على الأجانب (خاصة العرب والأفارقة) من قبل جميع الدول الاعضاء، وهذا يعني أن هذه الدول قامت بخطوة جدية في التعاون فيما بينها لمراقبة فضاء شنجن، أما تمكين الاشخاص المرشحين للهجرة للحصول على تأشيرة لدخول إقليم شنجن فهو يعتمد على معايير موضوعية.

٢-منظمة الشرطة الأوروبية:

تعود فكرة إنشاء تلك المنظمة إلى المستشار الألماني Helmut Kohl بمناسبة قمة لوكسمبورج في ٢٩ يونيو ١٩٩١، وذلك على منوال النموذج الالماني لمكافحة الجريمة المنظمة، ونجحت هذه الفكرة وتم التصديق عليها بمقتضى المادة الاولى من اتفاقية ماسترخت. وفي ٧ فبراير ١٩٩٢ حددت لها مهمة اعداد نظام لتبادل المعلومات على مستوى الاتحاد الأوروبي من أجل مناهضة الارهاب، وتجاره المخدرات، وكافة أشكال الجريمة الدولية. ومن أهم الأعمال التي قامت بها تلك المنظمة التصدي لشبكة التهريب الناشطة في فيتنام، العراق، أفغانستان، إيران، اسيا الجنوبية، وشمال افريقيا، وضبط العديد من العصابات المستفيدة من الهجرة غير شرعية.

٣-قمة تامبير ١٩٩٩:

في تلك القمة قرر رؤساء دول الاتحاد الأوروبي تبني سياسة مشتركة للتعامل مع الهجرة، من أجل التحكم بتدفق الهجرة القائم على الحاجات الاقتصادية، والتركيز على سياسات المراقبة لمستوى التدفقات وسياسات الادماج في الداخل، مع إصدار تشريعات لتقييد وتقنين الهجرة واللجوء السياسي، ومحاربة الهجرة غير

(ISSN: 2536 - 9555)

الشرعية والجريمة المنظمة ضمن استراتيجية الامن الاوروبية الجديدة التي اصدرتها المفوضية الاوروبية(٤١).

٤-قمة سالونيكي:

جاء انعقاد تلك القمه بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠٠٣ في ظل التطورات السياسيه والاندماجيه التي انخرط فيها الاتحاد الاوروبي، بعد التصديق على الدستور الموحد وهياكل الاتحاد الجديده واستحقاقات التوسع المستقبلي شرق القاره الاوروبيه حاولت هذه القمه وضع معايير موحدة لدول الاتحاد من أجل التصدي للهجرة السرية وتضييق فرص الدخول إلى أوروبا إلا وفق شروط محدده.

٥-برنامج لاهاي:

تبني مجلس الأتحاد الأوروبي برنامج لاهاى سنه ٢٠٠٤، والذي يضع أهدافاً لتقوية الحرية والأمن ضمن الاتحاد الأوروبي خلال الفتره ما بين ٢٠٠٥-٢٠١٠، وكانت أهدافه الرئيسية تقوية الحقوق الأساسية كحرية التنقل وتطوير إدارة متكاملة للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وفرض اجراءات مشتركة وضمان اجراءات وقائية فعالة(٤٢).

٦-وكالة فرونتكس:

تم تشكيل الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتى فى الحدود الخارجية للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى "Frontex" عام ٢٠٠٤ بهدف التصدى لعمليات الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط، وتقدر ميزانيتها السنوية بحوالى ٩٠ مليون يورو(٤٣)، حيث اعتمد عليها الاتحاد الأوروبى فى تنظيم عمليات مراقبة الحدود البحرية لدول الاتحاد، بيد أن هذه المؤسسة افتقدت للفاعلية نتيجة ضعف تمويلها، وعدم قدرتها على تنسيق السياسات بين دول الاتحاد أو فرض التزامات على الدول الأعضاء بتقديم السفن أو طائرات لمراقبة الشواطىء، ولا تتضمن اختصاصاتها الاستعانة بأى سفن أو طائرات بحرية كمارى نوستروم، بل تعتمد بشكل أساسى على الإمدادات التى تتعهد بها الدول الأوروبية لكل عملية على حدة(٤٤).

وفيما بعد عرض رئيس المفوضوية الأوروبية جون كلود جنكر فى يوليو ٢٠١٤ الأسس السياسية لفترته، وذكر بالتحديد مشكلة البحرالمتوسط، حيث أبدى رغبته فى صياغة سياسة أكثر صرامة بالنسبة للجوء، وتوفير تمويل أفضل لوكالة فرونتكس، وتتبنى سياسة وجيهة بالنسبة للهجرة العمالية من دول العالم الثالث.

فوفقاً لإحصاء بروجيل- وهى منظمة بحثية اقتصادية- لم تدخل أى مدينة أوروبية فى المراكز العشر الأولى للمدن الأكثرجذباً للعاملين فى مجال تكنولوجيا المعلومات نتيجة تراجع رصيدها من الكفاءات والمهارات التقنية والمعرفية المتميزة، وتركز العمالة ضعيفة التأهيل محدودة المهارات بالدول الأوروبية(٤٥).

ومن هنا تم توفير لوكالة Frpntex امتلاك ٢٦ طائره مروحيه و٢٢ طائره صغيره ، و١١٣ باخره بالاضافه إلى ٤٧٦ شاحنه مجهزه بمعدات لمكافحه الهجره السريه كالرادارات المتحركه والكاميرات الحراريه واجهزه ترصد دقات القلب، ومن اهم مهام المنظمه تسيير التعاون العملي على الحدود الخارجيه للدول الاعضاء في الاتحاد الأوروبي بهدف اعاده المهاجرين نحو البلدان الاصليه او سواحل الدول العبور التي انطلقوا منها وابرام اتفاقات امنيه مع تلك الدول بغرض توقف حركه المهاجرين غير الشرعيين ودوريات بحريه للرقابه وتجهيزها بالعتاد التقني للكشف عن حركه التنقل.

٧-**الورقه الخضراء :**

في الحادي عشر من يناير سنه ٢٠٠٥ أصدر المجلس الأوروبي ما يسمى بالورقة الخضراء، بهدف مطالبة كافة الأطراف ذات الصلة بالتعليق وإبداء الرأي لوضع اليات لإدارة مسألة الهجرة على أساس من التعاون بين كل الأطراف. وتضمنت الورقة الخضراء الخطوط العامة لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة، غير أنها لم تتحدث في واقع الأمر سوى عن العمالة المنظمة المهاجرة، والتي يحتاج إليها السوق الأوروبي لأسباب كثيرة، بعضها اقتصادي، وبعضها الآخر يتعلق بالطبيعة الديموغرافية لدول الاتحاد، وتركيبة السكان ونسبتهم.

وفي حين تولى الورقة اهتماماً كبيراً لإحتياجات وأولويات سوق العمل الأوروبي، فإنها لا تشير إلى أسباب ودوافع الهجرة المنظمة، او غير المنظمة من الدول النامية إلى أوروبا. كما تضمنت الورقة قصوراً في مجالات التعاون المطروحة بين الاتحاد وبين دول المنشا والعبور، وتقتصر في معظمها على التعاون الامني فضلاً عن عدم ذكر الدور الذي يمكن أن يلعبه التعاون مع منظمات المجتمع المدني في هذا الشان.

وفي نفس العام ٢٠٠٥ عقد المؤتمر السنوى المتوسطى لمنظمه الامن والتعاون باوروبا التي تتناول موضوع خصوصيه دور المنظمه في سياسات الهجره

(ISSN: 2536 - 9555)

والاندماج. وفي ٢٠٠٦ عقد مؤتمر اوروبي– افريقي لمكافحه ظاهره الهجره غير الشرعيه عن طريق الربط بين المساعدات والتنميه ومكافحه تلك الظاهره.

٨–**ميثاق الهجره الاوروبي:**

والذي صادق فيه الزعماء الأوروبيين عام ٢٠٠٨ على القواعد المنظمة للهجرة بهدف القضاء على الهجرة السرية للبلدان الأوروبية. وفي هذا المجال صرح الرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي خلال مؤتمر القمة الأوروبي المنعقد ببروكسيل "أن أوروبا لديها اليوم سياسة حقيقية للهجرة".

ولقد تتضمن هذا الميثاق الأوروبي مبادئ توجيهية من خلال قوانين غير إلزامية لمعالجة قضية الهجرة بوجة عام، والهجرة غير الشرعية على وجه الخصوص، من خلال القواعد الواردة في الميثاق على ما يسمى "بالبطاقة الزرقاء"، وهي وثيقة تمنح للأجانب من ذوي المؤهلات المهنية العالية، والذين يأتون من دول خارج الاتحاد الأوروبي لأجل العمل، حيث تمنحهم وعائلاتهم حق الاقامة لفترات محددة في أراضي الاتحاد الاوروبي.

وقد حاول المجلس الأوروبي في هذه الوثيقة أن ينظر إلى الهجرة كظاهرة ايجابية وكواقع مفروض– بحكم التفاوت في الثروة والتنمية بين الشمال والجنوب– وأنها تمنح المهاجرين فرصة لتحقيق طموحاتهم وتمنح دول القبول فرصة اكثر للتنمية الاقتصادية والتقارب الحضاري، لذا دعا المجلس في هذه الوثيقة دول الاتحاد إلى العمل على السيطرة على ظاهرة الهجرة بتوحيد السياسات بشأنها، والعمل على حماية الحدود الخارجية للاتحاد، واعتماد سياسة موحدة بشأن مسالتى التأشيرة واللجوء.

وقد تضمن هذا الميثاق مجموعه من الإلتزامات من أهمها:

- تنظيم الهجرة القانونية أخذاً بعين الاعتبار احتياجات كل دولة من اليد العاملة وقدرتها على ادماج هؤلاء المهاجرين.
- مقاومة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك بالعمل على إعاده هؤلاء المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية أو إلى بلدان العبور.
- دعم الرقابة على مستوى الحدود.
- توحيد التشريعات بشأن مسأله اللجوء.
- دعم التعاون مع دول المصدر ودول العبور، من أجل دفع التنميه لديها بالقدر الذي يستوعب فائض البطالة، ويحد من الهجرة غير الشرعية.

ويتضح لنا من خلال تلك الوثيقة أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى ايجاد اطراف معادلة يصعب الجمع بينها، فمن ناحية يدعو الاتحاد إلى احترام كرامة الانسان المهاجر، حتى وإن كان وجوده غير قانوني بفعل دخوله الحدود الاوروبية سراً، ومن ناحية أخرى يدعوا إلى الحزم والصرامة في التعامل في التعاطي مع المهاجرين غير الشرعيين، بحيث لا يبقى داخل الحدود الاوروبية أي أجنبي في مركز غير قانوني(٤٦).

٩-إنشاء مراكز الإعتقال:

قامت دول الاتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم إلقاء القبض عليهم على السواحل الأوروبية، حيث يحتجزون بها حتى ترحيلهم إلى بلدانهم، ولا توجد في هذه المراكز أدنى المعايير المطلوبة في الاعتقال، وقد سمح القانون الجديد الصادر عن البرلمان الأوروبي في عام ٢٠٠٨ باحتجاز المهاجرين غير الموثقين، وملتمسي اللجوء الذين لم يوافق على طلباتهم ومنهم الأطفال غير المصحوبين بالكبار لمدة أقصاها ١٨ شهرا، مع السماح بالحظر لمدة خمس سنوات على الدخول إلى الاتحاد، وقد انتقد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في أكتوبر ٢٠٠٨ فترات الاحتجاز الواردة في القرار، ورآها مفرطة وتؤدي للإضرار بالحق في حرية المهاجرين. كما تعرضت مراكز الاحتجاز لإنتقادات المنظمات الحقوقية، لا سيما فيما يتعلق بوجود مزاعم المعاملة السيئة وغير الإنسانية بحق المحتجزين بشهادة الصليب الأحمر ومفوضية شؤون اللاجئين.

وقد تقدمت ألمانيا وبريطانيا باقتراح نقل معسكرات الاحتجاز بالاتحاد الأوروبي إلى دول الشمال الافريقي، على أن تتولى المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين عمليه فحص طلبات ملتمسي اللجوء، وتحديد ما إذا كان المحتجزون الراغبون في الهجرة يستحقون وضع اللاجئ أم لا. هي الفكرة التي طرحت في أثناء عقد قمة الاتحاد الأوروبي في يونيو ٢٠٠٣، حيث تمت الدعوة إلى أن تقوم المفوضية الاوروبية خلال عام بإعداد إجراءات لنظام أكثر يسرا وسهولة في الإدارة، لتنظيم دخول الأفراد إلى الاتحاد الأوروبي، ممن هم بحاجة للحماية الدولية. إلا أنه وبعد عام رفضت المفوضية إعداد إجراءات للاتحاد الأوروبي لتنظيم دخول ملتمسي اللجوء، لكنها روجت إلي فكرة برنامج إعادة توطين

(ISSN: 2536 - 9555)

اللاجئين في الاتحاد الأوروبي في اطار التعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

وتجدر الاشارة إلى أنه وفي اجتماع اكتوبر ٢٠٠٤ لوزراء الداخلية الأوروبيين في هولندا انقسم الوزراء حول هذا الاقتراح. وفي شهر ديسمبر من العام نفسه صوتت لجنة البرلمان الأوروبي للحريات المدنية والعدل والشؤون الداخلية على رفض فكرة إبعاد مسؤوليات الاتحاد الأوروبي الخاصة بملتمسى اللجوء إلى اماكن اخرى. وفي الوقت نفسه لم تعرض أي من حكومات شمال أفريقيا الارض اللازمة لمراكز استقبال الاتحاد الأوروبي المزمع إنشاؤها، إذا كان القرار قد صدر، وبحلول فبراير ٢٠٠٥ اقر وزراء الداخليه للاتحاد الأوروبي في اجتماع لوكسمبورج أن الفكره قد ماتت.

١٠- <u>إستراتيجية الترحيل:</u>

قام المجلس الأوروبي في أكتوبر ٢٠٠٨ بتبنى "الانفاق الأوروبي الخاص بالهجرة"، وهو حجر أساس سياسة الهجرة أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، ويفرض الإتفاق غير الملزم رقابة أشد على لم شمل أسر المهاجرين، ويدعو دول الاتحاد الأوروبي إلى السعي لتبني الطرد ودفع النقود للمهاجرين لكي يعودوا إلى بلادهم، والعودة للدخول في اتفاقيات مع دول الأصل لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين، ويثير الاتفاق المخاوف بشأن أثره المحتمل على الحق في الحياه الأسرية، والحظر على الإعادة إلى خطر الاضطهاد او المعاملة السيئه، وفي ٢٠٠٨ تبني البرلمان الأوروبي قراراً مثيراً للجدل عن المعايير والاجراءات المشتركة للدول الأعضاء الخاصة بإعادة مواطني الدول الثالثة المقيمين بصفة غير شرعية والمعروف باسم قرار الإعادات.

١١- <u>الإتفاقيات الأمنية:</u>

تبنت دول الاتحاد الأوروبي سياسة التعاون المشترك مع دول الشمال الأفريقي، عبر إبرام اتفاقيات ثنائية وأخرى جماعية من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية، ومثال ذلك الإتفاقيه الأمنيه المبرمة بين ليبيا وايطاليا بطرابلس عام ٢٠٠٧، وبموجب هذه الاتفاقية تنظم ليبيا وإيطاليا دوريات بحرية بعدد ست قطع بحرية معارة مؤقتاً من ايطاليا، يتواجد على متنها طواقم مشتركة بين البلدين لغرض أعمال التدريب والتكوين والمساعدة الفنية على استخدام وصيانة القطع. وتقوم هذه الوحدات البحرية بعمليات المراقبة والبحث والإنقاذ في مواقع انطلاق

وعبور قوارب نقل المهاجرين غير الشرعيين، سواء في المياه الإقليمية الليبية أو الدولية. كما ألزم هذا الاتفاق إيطاليا بإمداد الجانب الليبي بعدد ثلاث وحدات بحرية في مدة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ توقيع هذا الاتفاق، والقيام في الوقت ذاته بتخفيض عدد مماثل من القطع البحرية المقررة للقيام بعمليات الدوريات المشتركة، ولا تعد هذه الإتفاقية الأولى من نوعها بين البلدين. وإنما أبرمت أيضاً في فترة سابقة عنها، وبالضبط في عام ٢٠٠٣ مذكرة تفاهم بين الحكومة الايطالية وليبيا للحد من ظاهرة الهجرة وتقديم المعدات والمساعدات الفنية اللازمة لذلك.

وعلى المنوال ذاته أبرم اتفاق بين إيطاليا وتونس يقضي أيضاً بأن تزود إيطاليا السلطات التونسية بالمعدات والأجهزة والزوارق السريعة، وعقد دورات تدريبية سنوية لأفراد الشرطة المتخصصين في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مع وضع نظام لتبادل المعلومات الخاصة بكل ما يتعلق بالهجرة غير الشرعية بين البلدين. وعلى النحو نفسه، عقدت أيضاً اتفاقيات أمنية أخرى بين بقية دول الشمال الأفريقي الاخرى، كالجزائر ومصر والمغرب مع دول الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا. وعموماً يمكن إبداء ملاحظتين اثنتين بشأن هذه الاتفاقيات الامنية:

أولاً: يلاحظ أن هذه الاتفاقيات تبقى محدودة بين عدد من الدول الواقعة على ضفتي حوض البحر المتوسط، فلم تأخذ طابعاً موسعاً شاملاً لجميع دول الاتحاد الأوروبي كبريطانيا ومالطا، اللتين انتقدتا لعدم تحملهما العبء مع باقي الدول الأوروبية فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، فمالطا على سبيل المثال ترفض حتى إنقاذ المهاجرين في البحر، ولا تسمح للسفن التي تحمل المهاجرين الذين تم انقاذهم من قلب البحر بالدخول إلى مرافئها، وقد وصل إلى مالطا أكثر من ١٠٠٠ مهاجر في عام ٢٠٠٨.

ثانياً: أن الدعم اللوجستي المقدم بموجب هذه الاتفاقيات الأمنية محدودة بتقديم وسائل ومعدات وامكانيات مادية معتبرة، كعدد من الطائرات المروحية أو أجهزة الرادار الساحلية، والزوارق السريعة، ومناظير الرؤية الليلية، والتي تظل غير كافية لمحاربة الهجرة غير الشرعية[٤٧]، فالبلدان التي ترشحها الدوائر الأمنية الأوروبية لأن تضطلع بدور "المقاول من الباطن" في قمع تيارات الهجرة لا تمتلك التجهيزات الحديثة والكافية، والقدرات البشرية المدربة على حماية الحدود، خاصة عندما تمتد

(ISSN: 2536 - 9555)

على الاف الكيلومترات المشتركة مع البلدان الإفريقية، كما أن بعضها قد يرفض الاضطلاع بدور الشرطي لحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي(٤٨).

١٢- إجراءات أمنية أخرى:

وأخيراً، وإضافة إلى الإجراءات الأمنية السابقة الذكر، تبني الاتحاد الأوروبي إجراءات أخرى، خاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية داخل الأوساط الأوروبية، لعل أبرزها: بنك المعلومات الأوروبي، الذي سيراقب تحركات الأجانب في أوروبا عن كثب، وأوضح راديو هولندا في تقرير له بهذا الخصوص، أن إجراءات مكافحة الهجرة ستجعل الاتحاد الأوروبي قريب الشبه بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتعين على كل من يدخل إلى الاتحاد أن يدلي بمعلومات شخصية، ويراقب جيداً إذا كان سيبقى طويلاً أم لا. مشيراً إلى أنه في عام ٢٠٠٦ كان هناك نحو ٨ ملايين مهاجر غير شرعي في الاتحاد الأوروبي يدخل نصفهم إلى أوروبا بطريقة شرعية لمدة محددة، ولكنهم لا يعودون إلى بلدانهم الأصلية بعد ذلك، بينما الأمر إزداد بصورة كبيرة فى الأعوام التالية (انظر الجدول رقم١)(٤٩)، حيث يبين لنا بوضوح الترتيب لمجموع خمس دول أوروبية، الأكثر استقبالاً للهجرة غير الشرعية، في دول الاتحاد الأوربي، حيث وصل أكثر من ١٨٦٧٦٨ مهاجراً غير شرعي لهذه الدول في سنة ٢٠١٧(٥٠).

جدول رقم (١)

عدد المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى أوروبا سنة ٢٠١٧

Country	Arrivals Illegal Immigrants	Proportion %
ITALY	١١٩٣٦٩	٦٣.٩١ %
GRECCE	٣٥٠٥٢	١٨.٧٧ %
SPAIN	٢٨٧٠٧	١٥.٣٧ %
BULGARIA	٢٥٦٢	١.٣٧ %
CYPRUS	١٠٧٨	٠.٥٨ %
TOTAL	١٨٦٧٦٨	١٠٠ %

Global Data 2018 International Organization for Migration's (IOM).

وبين أن اوروبا يدخلها هذا العدد الهائل سنوياً، الأمر الذي دفع بدول الاتحاد الأوروبي إلى تشديد شروط الدخول على غير الاوروبيين عبر نظام يضمن عدة أمور، منها: تسجيل وقت الدخول والخروج، وحفظ فترة الإقامة في بنك أوروبي للمعلومات، وإذا مكث الأشخاص أطول من المدة المسموح بها فإن ناقوس الإنذار المخصص يدق وتبدأ مباشرة عملية البحث، وكذلك أن يسمح الاجانب باخذ معلومات بيومترية عنهم، في حالة قدومهم إلى أوروبا، كما تحفظ بصمات الأصابع و بصمات العين في جهاز الكمبيوتر لجميع من يريدون الدخول إلى اوروبا بمن في ذلك الأطفال البالغون ٦ سنوات، وحفظ تلك البصمات لمدة خمس سنوات، على أن يستثنى من ذلك الزوار الذين تعودوا على المجيء إلى أوروبا مثل السياح ورجال الاعمال، فهؤلاء يمكنهم أن يتخلصوا من الإجراءات المعقدة بواسطة جواز بيومتري(٥١).

١٣- <u>إبرام اتفاق أوروبي تركي لاستيعاب المهاجرين:</u>

سعت دول الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦ إلى منع تدفق الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها عن طريق ابرام اتفاق سياسي مع تركيا، ودعم قوات خفر السواحل الليبية، ففي مارس ٢٠١٦ اتخذ الاتحاد الأوروبي تدبيرين مهمين للتعامل مع أزمة اللاجئين إلى أوروبا تمثلا في: إغلاق طريق البلقان البري الذي يعد طريقاً رئيسياً للهجرة إلى أوروبا، ويمر من تركيا عبر اليونان (وبدرجة أقل عبر بلغاريا) من خلال مقدونيا وصربيا عبر المجر، إلى أن يصل إلى النمسا.

أما التدبير الثاني فهو اتفاق الاتحاد الأوروبي وتركيا حول أعداد المهاجرين المسموح لهم بالدخول إلى الاتحاد، والذي ينص على إعادة جميع المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى اليونان مره اخرى إلى تركيا بدءا من مارس ٢٠١٦، إذا لم يتقدموا بطلبات لجوء، أو إذا تم رفض طلبات اللجوء التي تقدموا بها، كما يتم بمقتضى هذا الاتفاق منع تركيا الهجرة الجديدة الوافدة إلى الاتحاد الأوروبي عبر الطرق البحرية او البرية، وبمقتضى ذلك تتعاون تركيا مع الدول المجاورة ودول الاتحاد الأوروبي لهذا الغرض، مقابل ذلك حصلت تركيا على ثلاثة مليارات يورو من الاتحاد الاوروبي، إضافة إلى ثلاثة مليارات يورو أخرى حصلت عليها في نهاية عام ٢٠١٨.

(ISSN: 2536 - 9555)

١٤- إتباع سياسة التمييز العنصري والإنتقاء والعزل:

يأتي الإطار الأمني لينشئ مجالات للتفاعل السياسي من خلال التمييز العنصري بين الثقافات المختلفة، وذلك بنشر ثقافة (الثقة والخوف) Spread of Trust and Fear، التي تعني وثوق الدول الأوروبية بمن هم أقرب إليها ثقافيا (القادمون من الغرب والأوروبيين بشكل عام)، ويخشون الاخرين ذوي الثقافات المختلفة (غير العربية وغير الأوروبية)، هؤلاء الغرباء يهددون الهويات الثقافية الأوروبية بما يحملونه من هويات مختلفة خاصة الهوية الإسلامية التي قد تزعج بعض الدول الأوروبية الليبرالية، كما يمكن أن تمارس أمننة الهجرة من خلال سياسة إدراج المهاجرين او استبعادهم عن طريق تكثيف الرقابة على الحدود واستخدام التكنولوجيا الحديثة وبطاقات الهوية لاستبعاد المهاجرين او احتجاز اللاجئين الراغبين في الحصول على اللجوء، او الذين لا يستوفون الشروط القانونية للدولة المضيفة ومن ثم يتم ترحيلهم.

كذلك فإن الأمننة تجعل الاندماج والتكامل مع الغرباء غير الأوروبيين أمراً صعباً، حيث ترى بعض الدول الأوروبية بموجب سياسة العزلة Structuring Alienation، أن المهاجرين يشكلون خطراً على مجتمعاتهم الأوروبية ممن يجعل من السهل تعزيز المشاعر السلبية والعنف تجاههم داخل هذه المجتمعات، وفي إطار أمننة الهجرة أعربت دول مثل المجر وبولندا وسلوفاكيا والتشيك بشكل واضح عن تفضيلها للمهاجرين غير المسلمين، ففي أغسطس ٢٠١٥ أعلنت سلوفاكيا انها ستقبل فقط باللاجئين المسيحيين من سوريا، كما قامت بولندا بمنح المسيحيين السوريين فقط حق اللجوء.

أما في المجر فقد قام رئيس الوزراء فيكتور أوربان في إطار سياسته المناهضة للمهاجرين الوافدين من الشرق الأوسط اثر تزايد أعداد المهاجرين السوريين والأفغان الوافدين من تركيا واليونان عبر مقدونيا وصربيا بإقامة سياج من الأسلاك الشائكة على الحدود مع صربيا في يوليو ٢٠١٥، واستخدم لغة معادية للمسلمين بشكل صريح. وفي استطلاع للرأي العام أجري في العام نفسه وجد أن ٤٦% من المواطنين المجريين الذين شملهم الاستطلاع لا يرغبون في السماح لاى طالب لجوء دخول المجر وفيما يشكل اختيار المهاجرين على أساس

الدين انتهاكا واضحا لقوانين عدم التمييز التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي دافع قاد تلك الدول عن سياساته بالاشارة إلى انزعاج ناخبيهم من تنامي الإسلام والمجتمعات الإسلامية داخل مجتمعاتهم الأوروبية.

١٥- <u>إتفاقيات إعادة قبول اللاجئين مع الدول الافريقية:</u>

قام الاتحاد الأوروبي بابرام اتفاقيات بخلاف الإتفاقيات الأمنية، وهى إتفاقيات إعاده القبول Return and Readmission Agreements لإعادة رعايا الدول الثالثة غير مرغوب فيهم إلى دول منشئهم، وتم إبرام عدد من اتفاقيات إعادة القبول لإعادة مواطني الدول الثالثة المقيمين بصوره غير شرعيه في أوروبا إلى دولهم، ومن ذلك الاتفاقيات التي أبرمت مع نيجيريا التي تعد أكبر دولة منشأ في افريقيا للهجره غير الشرعيه إلى أوروبا في عام ٢٠١٧ ، كذلك بنجلاديش التي تعد أكبر دولة منشأ غير افريقيه للهجرة غير الشرعية لأوروبا، والثانيه بعد نيجيريا في عام ٢٠١٧ بالإضافة إلى باكستان ودول أخرى.

يسعى الاتحاد الأوروبي بذلك إلى تكثيف هذه الاتفاقيات مع عدد من الدول في غرب أفريقيا، وفي آسيا. الا أن هذه الاتفاقيات تتعدي على قواعد القانون الدولي بشأن اللجوء لاسيما مبدأ منع الإعادة القسرية الوارد في كل من الاتفاقية المتعلقة باللاجئين لعام ١٩٥١ والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان(٥٢).

١٦- <u>تنسيق التعاون الدفاعي المشترك:</u>

بعد الحديث عن نظام شنغن وشرطة الحدود الأمنية، وشرطة الحدود الأوروبية، وخفر السواحل، ترسيخاً لمسألة أمننة الهجرة في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة للتعاون الدفاعي في وسط أوروبا بعد أزمة الهجرة في عام ٢٠١٥، أصبحت ادارة الهجرة ومراقبة الحدود هي المهمة الأساسية للجيش في كل من النمسا والمجر وسلوفينيا في حين جهزت كل من جمهورية التشيك وسلوفاكيا قواتهما لمساندة المجر وسلوفينيا عسكريا استعدادا لتدفق المهاجرين.

وقد قام الاتحاد الأوروبي بإجراء الكثير من عمليات مراقبة الحدود وكذلك تنفيذ دوريات مراقبة في البحر مثل عملية "تريتون" المشتركة على طول الطريق الأوسط للبحر المتوسط (خلفاً للعملية البحرية الإيطالية ماري نوستروم التي أطلقتها ايطاليا منذ أكتوبر ٢٠١٣) بالإضافة إلى العملية المشتركة بوسيدون في اليونان التي تعد

(ISSN: 2536 - 9555)

أكبر عملية نسقتها الوكالة الاوروبية لمراقبة وحماية الحدود الخارجية على الحدود البحرية لليونان مع تركيا، والحدود البرية لليونان مع البانيا وتركيا وبلغاريا، وشاركت فيها ٢٦ دولة من دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة شنغن بقوات بريه وبحريه وجويه ومعدات تقنية وخبراء.

كذلك تبني الاتحاد الأوروبي العملية "صوفيا" لمراقبة الهجرة القادمة من الطريق الأوسط في البحر المتوسط وتحديدا من ليبيا لمكافحة عمليات التهريب وتدريب خفر السواحل الليبي على مراقبة الحدود، ذلك أن ليبيا تعد معبراً رئيسيا لضحايا الاتجار بالبشر، ومعظمهم من النساء والفتيات النيجيريات، اللاتي يتم الاتجار بهن لغرض الاستغلال الجنسي في الاتحاد الأوروبي، وتهدف جميع هذه العمليات التي يتم التنسيق لها من خلال وكالة Frontex (التى سبق الحديث عنها)، إلى مراقبة الحدود وضمان تطبيق معايير الاتحاد الأوروبي لإدارة الحدود على جميع الحدود الخارجية للاتحاد، كذلك تهدف الوكالة إلى إجراء تحليلات دورية للمخاطر Periodic Risk Analysis، وتقييم نقاط الضعف ومعالجتها بالإضافة إلى الاعتماد على احتياطي لا يقل عن ١٥٠٠ فرد من أفراد حرس الحدود للتدخل السريع ومجموعة من المعدات التقنية والمشاركة في عمليات اعادة اللاجئين إلى دولهم.

١٧- <u>استيعاب المهاجرين خارج أوروبا من خلال منصات وصول:</u>

كثفت الدول الأوروبية من ضغوطها على بعض الدول في القارة الافريقية من اجل استيعاب المهاجرين داخل أراضيها في مسعى منها لمنع الهجرة الغير الشرعية إلى أوروبا، فقد كان من أهم المقترحات التي بحثها قادة الدول الأوروبية في قمة بروكسل التي انعقدت في يوليو ٢٠١٨ تكثيف الضغوط على الدول الافريقية من اجل قبول عودة المهاجرين غير الشرعيين الذين يرفض الاتحاد الأوروبي استقبالهم، وذلك من خلال انشاء منصات وصول إقليمية خارج أوروبا في بعض الدول الافريقيه مثل مصر وليبيا والمغرب والجزائر والنيجر وتونس

وقدمت النمسا مقترحا برفض تقديم طلبات اللجوء حصريا خارج الاتحاد الأوروبي على من يريد اللجوء إلى اوروبا ويتم رفض اي طلبات أخرى دون ذلك، كذلك المانيا فقد كانت من أولى الدول التي اقترحت أن يقوم الاتحاد الأوروبي

باعتماد نظام يتم بموجبه إرسال المهاجرين الذين يتم اعتراضهم في البحر المتوسط معظمهم من ليبيا التي تمزقها الصراعات إلى معسكرات في دول الشمال الإفريقي مثل مصر وتونس وغيرها من دول شمال افريقيا لتقديم طلبات اللجوء من هناك ويتم فقط قبول المهاجرين الذين يوافق عليهم الاتحاد الأوروبي.

بذلك تستفيد اوروبا جراء انشاء هذه المراكز خارج اراضيها لأنه يجنب الدول الاوروبيه الصراعات الدبلوماسية والخلافات فيما بينها حول استقبال سفن اللاجئين الوافدة إلى أوروبا عبر البحر المتوسط والمسؤوليات المترتبة على استقبال هؤلاء اللاجئين، بيد انه لم توافق أي دولة ثالثة بعد على استضافة هذه المراكز، كما أن هذا المقترح لم يحظى بتوافق جميع دول الاتحاد الأوروبي، حيث رفضت كل من بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا إعادة توزيع المهاجرين من جهة، فيما تدعمه كل من النمسا وألمانيا وفرنسا من جهة اخرى، إلا أن ملامح المشروع لا تزال غامضة كما انه يطرح الكثير من الأسئلة حول التزامه بأحكام القانون الدولي(٥٣).

سادساً: تحديات أوروبا فى التعامل مع الهجرة غير الشرعية:

تتمثل تلك التحديات فيما يلى..

١- أنه لم تكن هناك سياسة أوروبية موحدة للتعامل مع الهجرة واللاجئين فى الدول الأوروبية، بل كانت الدول تتعامل بشكل منفرد مع الأزمة، وكانت طرق التعاطى متباينة إلى حد كبير. فبينما كانت تقوم بعض الدول باستقبال اللاجئين بشكل كبير ومكثف، انطلاقاً من القيم الإنسانية التى يتبعها الاتحاد، مثل المانيا وفرنسا، كانت هناك دول أخرى ترفض استقبال اللاجئين، واتخذت إجراءات مشددة ضدهم، مثل المجر والنمسا، بما دفع دولاً أخرى فى الاتحاد، كألمانيا وفرنسا، لتوجيه انتقادات حادة للمعاملة "غير الانسانية"، و"السياسة المخزية" التى تنتهجها الحكومة المجرية تجاه اللاجئين، كما وصفها وزير الخارجية الفرنسية لوران فابيوس.

٢- تزعمت كل من ألمانيا، وفرنسا، والسويد، وهى أكثر الدول الاوروبية التى استقبلت اللاجئين فى الفترة الأخير، الحث على ضرورة إيجاد سياسة أوروبية موحدة للتعامل مع اللاجئين، تقوم بالأساس على نظام الحصص بما يحقق تقاسماً عادلاً للاجئين فى دول أوروبا، على أن تكون تلك السياسة شاملة، بداية من قواعد وإجراءات التعامل مع طلبات اللجوء واستقبال اللاجئين، مروراً بوضع قواعد لإعادة الأشخاص الذين دخلوا بشكل غير قانونى، مع الحفاظ

(ISSN: 2536 - 9555)

على كرامتهم، وحتى تحديد ماهية الدول الآمنة التى يمكن توزيع اللاجئين عليها بما لا يمثل عبئاً على تلك الدول، وفى الوقت نفسه لا يهدد أمنها، بيد أن أحداث باريس قد قوضت القدرة الألمانية والفرنسية على دعم هذا التوجه النابع من معايير إنسانية بالأساس، ودفعت إلى اتباع مزيد من الإجراءات الإحترازية المشددة داخل أكثر الدول دعماً لاستقبال اللاجئين(٥٤).

٣- الصعود اللافت للحركات الشعبويه المعارضة للهجرة: حيث انتشرت في أوروبا حركات التمرد الشعبوي التي تطالب بعودة الحكم إلى الشعوب واستنقاذ الدولة من أيدي أقليات تحتكر السلطة وتعمل لحساب مصالحها الخاصة بأكثر من أن تكون تعبيرا عن إرادات الشعوب ووفق تصور هذه الحركات فان الشعوب يجري تهميش مصالحها لحساب كيانات تخدم مصالح العولمة، وتتجاوز كل الموانع أمام طوفان الهجرة القادمة من الجنوب، وتزاحم الوطنيين على فرص العمل، وتهدد هوية الغرب وثقافته بما تحمله من أفكار يمكن أن تدعو إلى العنف والإرهاب.

من الملاحظ أن هذه الحركات تزايدت في السنوات الماضية وباتت تشكل تحدياً للتكامل الأوروبي الذي بدأت بوادر مشروعه تتبلور بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم تتطور إلى الاتحاد الأوروبي كما نعرفه اليوم. فقد أدت التحديات الاقتصادية التي واجهتها أوروبا أخيراً مع أزمة الهوية الطاحنة التي يعيشها مواطنوها، ويعلو الجدل بشأنها يومياً إلى صعود الأحزاب والحركات القومية في الكثير من الاقطار الاوروبية.

لقد أصبحت هذه الحركات تشكل مركز الثقل في السياسة الأوروبية رغم عمرها القصير، فعلى سبيل المثال في فترة الانتخابات الفرنسية التي جرت عام ٢٠١٧، وحتى اللحظات الأخيرة في الانتخابات، تزايدت فرص نجاح مارين لوبان في انتخابات الرئاسه الفرنسيه، وارتفعت شعبيتها إلى حد أن أصوات المؤيدين لها ربت على ضعف أصوات المؤيدين لأي من مرشحي اليسار الفرنسي بمن في ذلك الرئيس أولاند، وذلك بسبب معارضتها القوية للهجره القادمة من الجنوب، وانتقاداتها الحادة لسياسات المستشارة الألمانية انجيلا ميركل، التي فتحت أبواب الهجرة لعشرات الآلاف من المهاجرين السوريين، والتي تشكل تحدياً أمنياً من وجهة نظر اليمين الأوروبي للأمن الغربي وتهدد الهوية الأوروبية، كذلك الوضع في إيطاليا، حيث تعد إيطاليا من أكثر الدول الأوروبية التي شهدت تنامي النزع

الشعبويه المعادية للمهاجرين بعد حصول اليمين الشعبوي على اغلب الاصوات في الانتخابات التشريعية الأخيرة المنعقدة في مارس ٢٠١٨، والتي حصلت فيها حركة النجوم الخمس الشعبوية وحزب رابطة الشمال اليميني المتطرف على أغلب الاصوات. أما المجر فهي تشكل القاعدة الأكبر للأحزاب الشعوبيه في اوروبا، حيث يدعم اغلب الناخبين المجريين التشكيل الشعبوي اليمينى المتطرف الذي يتبناه الرئيس فيكتور أوربان.

ما يزيد من أهمية الحركات الشعبوية في أوروبا، أن الكثير من هذه الحركات نجحت في تشكيل أحزاب شعبوية قوية في عدد من الدول الأوروبية، حيث توجد أقوى الأحزاب الشعبوية خلال العامين الماضيين في المجر، هولندا، التشيك، إيطاليا، بلغاريا، النمسا، قبرص، اليونان، استونيا، وأيرلندا، كما أن بعض هذه الأحزاب شهد تقدماً ملحوظاً في الانتخابات التي أجريت في خمس من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠١٧، هذه الحركات الشعبوية إنما تستمد ذلك الإرتفاع المفاجئ في أسهمها من عوامل ذات صلة بالمشروع الأوروبي الموحد، فالضغوط الاقتصادية الخانقة لسياسات التقشف أو الرغبة في الانضمام إلى منطقة اليورو او حتى في سياسات التعامل مع المهاجرين غير الاوروبيين منحت فرصة مناسبة لهذه التيارات في أن تقدم نفسها للمواطن بصورة الطرف الأقرب والأكثر حرصاً على مصالحة القطرية، مقابل السادة الأثرياء في بروكسل والذين يحاولون فرض أجندتهم النخبوية اقتصادياً وسياسياً على المواطن الأوروبي دون النظر لخصوصية المجتمع الذي يعيش فيه(٥٥).

٤- رفض دول الاتحاد لتقاسم تكلفة مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط، وتحمل بؤر تدفق الهجرة غير الشرعية مثل إيطاليا واليونان وأسبانيا لعبىء التصدى المنفرد لتدفقات الهجرة غير الشرعية، وهو ما دفع إيطاليا فى اكتوبر ٢٠١٤ لإنهاء عملية "مارى نستروم" للإنقاذ البحرى بسبب عدم مشاركة دول الاتحاد الأوروبى فى الأعباء المالية والعسكرية لتنفيذ العملية التى اعتبرت بمثابة أكثر عمليات المراقبة البحرية كفاءة فى التصدى لتدفقات الهجرة عبر المتوسط(٥٦).

٥- انتهاكات حقوق الإنسان. حيث تنتقد منظمات حقوق الانسان والأمم المتحدة دولاً أوروبية- مثل اليونان وإيطاليا- بسبب إعادة المهاجرين إلى نقطة رحيلهم قبل وصولهم إلى الاتحاد الاوروبى. ففى عام ٢٠١٣، اتهم "نيلز موزينيكس"،

(ISSN: 2536 - 9555)

مفوض حقوق الانسان بمجلس أوروبا الحكومة اليونانية بإساءة معاملة المهاجرين غير الشرعيين، فى ظل الترحيل القسرى للمهاجرين غير الشرعيين، ومن بينهم مهاجرون سوريون دخلوا إلى اليونان نتيجة أعمال العنف المتصاعدة فى سوريا، وسوء معاملة جهاز خفر السواحل وجهاز حرس الحدود للمهاجرين.

وتتضمن المشكلات التى يواجهها المهاجرون بشكل عام والتى تؤدى إلى وقوع انتهاكات لحقوق الانسان، انعدام الحقوق السياسية، والاجتماعية الأساسية، والإجراءات التى تنظم عملية جراءات التى تنظم عملية إبعاد الأجانب، والمعاملة فى مرافق الاحتجاز التابعة لمصالح الهجرة، وهو الأمر الذى ينطبق على اللاجئين، إذ أن دول الاتحاد الأوروبى أصبحت تتنصل من مسؤوليتها المرتبطة باللاجئين، حيث إنها لاتزال تتعامل بقوانين كانت قد أعدت لسياق إقليمى ودولى مختلف، بالإضافة إلى استمرارها فى فرض مزيد من القيود على استقبال اللاجئين، على أن تتحمل الدولة المستقبلية مسئولية اللاجىء بشكل منفرد(٥٧).

سابعاً: تقييم السياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في محاربة الهجرة غير الشرعية:

إن غالبية المشروعات الأوروبية التي طرحت لمكافحة الهجرة غير الشرعية تقوم على الحلول الأمنية. وهذه الحلول غير عمليه، كونها تهمل الأسباب والظروف المحيطة بموضوع الهجرة غير الشرعية. ومن ناحية اخرى، فان هذا النوع من الحلول مكلف بالفعل، فقد رأينا أن هناك اتفاقات ثنائية بين دول مثل إيطاليا وليبيا، واخرى بين الاتحاد الأوروبي ككل ومصر والمغرب والجزائر، يدفع الاتحاد بموجبها الملايين من أجل مشروعات مثل: رفع قدرات الحراسة على الحدود، والدعم اللوجستي المتمثل في طائرات المراقبة، وبناء معسكرات الاحتجاز. فالإتحاد الأوروبي ينفق بالفعل أموالاً طائلة ولكن في الطريق الخطأ، وبدلا من ذلك، فمن الأوثق التركيز على دعم مشروعات تنموية، يكون عمادها مؤسسات المجتمع المدني، خاصة في القرى والأرياف، أما الحل الأمني فقد اثبتت التجارب انه لا يؤدي إلى نتائج ايجابية. ولعل "الورقة الخضراء" التي أصدرها المجلس الأوروبي في ١١ فبراير ٢٠٠٥ تبين أوجه القصور في الرؤية الأوروبية، إذ تتضمن الورقة الخطوط العامة لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة، غير أنها لم تتحدث في واقع الأمر سوى عن العمالة الشرعيه المهاجرة التي يحتاج إليها

السوق الأوروبي دون الحديث عن أسباب ودوافع الهجرة من دول الجنوب إلى أوروبا.

كما أن هذه الإجراءات الأمنية المتشدده فشلت في تحقيق الهدف منها، وهو الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حسب الباحث شنيفان ألشر من معهد دراسات الهجرة المقارنة، اذ يقول في هذا الصدد "هذه الاجراءات لن تؤدي سوى إلى تغيير طرق الهجره غير الشرعيه وليس إلى وقفها، فعلى سبيل المثال بعد تشديد المراقبة على مضيق جبل طارق يتبع المهاجرون الآن طريقاً بحرياً آخر شرقي الأندلس في جنوب اسبانيا، ونظرا لصعوبة الطريق وسوء حاله المراكب، يتعرض الكثير منهم إلى الغرق في البحر، وهو ما يؤدي فعليا إلى اتاحة الفرصة بخلق عصابات محترفة تسهل نقل المهاجرين بتكلفة أعلى، وبالتالي تحقق الإجراءات المتشددة للاتحاد الأوروبي نتائج هي عكس النتائج المرجوة تماما، في حين تبقى الأسباب الرئيسية مثل الفارق الهائل في الوضع الاقتصادي بين الدول الاوروبيه وأوطان المهاجرين بدون إصلاح، كما أن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية لا يمكن أن تكون معالجة أمنية تلاحق المتسللين وتعتقلهم، بل يجب أن تنبع من حوار شامل ومن مقاربة تضامنية وإنسانية تسمح بحريه تنقل الأشخاص والتبادل الإنساني، حتى لا تظل الشراكة الاورو- متوسطية حبيسه التبادل التجاري والسلعي.

من جهة أخرى، تتعارض هذه الإجراءات الأمنية مع المواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. فالدول الأوروبية التي تتحدث عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعياً وكونياً، هي ذاتها التي تقيد الحق في التنقل الذي تنادي به المواثيق والعهود الدولية، فالماده الثالثة عشر من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص علي حق أي شخص فى اختيار مكان إقامته وحرية التنقل داخل أي بلد يشاء، كما تؤكد أن لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد والعودة إلى بلده الأصلي، كما أن هذه الدول الاوروبية هي التي تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعيه والاقتصاديه والسياسيه للمهاجرين السريين والشرعيين المتواجدين فوق أراضيها، وهي التي تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية، بامتهان كرامتهم وتمريغها في وحل التمييز العنصري، كما أن دول الاتحاد الأوروبي لم تصدق حتى اليوم على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لعام ١٩٩٠ التي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٣[٥٨].

(ISSN: 2536 - 9555)

خاتمة

مما لا شك فيه أن حكومات البلدان الافريقيه التي ينطلق منها المهاجرون تتحمل مسؤولية أساسية عن مأساة المهاجرين، إذ أن إخفاق أنماط التنمية التي انتهجتها وعجزها عن تحديث المجتمع، وتأمين الحياة الكريمة لأبنائها، هي الأسباب الكامنة وراء الإصرار على الهجرة بأي ثمن، ومجابهة مخاطر الموت عطشاً وغرقاً، إلا أنها لا تتحمل لوحدها المسؤولية عن ذلك، كما أن قيام الاتحاد الأوروبي بتبنى سياسات أمنية بالنظر إلى مصالحه فقط، واغلاق الحدود لا يمثلان الحل. فهذا الأخير يكمن في دراسة أسباب الهجرة غير الشرعية في الدول المصدرة لها، ووضع سياسات تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بالشباب إلى التضحية بأرواحهم في سبيل إيجاد فرصه عمل، وتحقيق حلمهم بحياة أفضل. لذلك وجب التفكير في مقاربة اخرى تكون اكثر شمولية تعمل على اجتثاث الظاهرة من جذورها عن طريق المساهمة في تنمية المناطق المصدرة للهجرة السرية، وخلق فرص للعمل بها، وهو أمر يتفق عليه، فهناك قناعة واضحة لدى الطرفين خاصة دول جنوب البحر المتوسط، مفادها أنها لا يمكن أن تكون فعالة إلا من خلال اعادة دراسة ظاهرة الهجرة برمتها، ويجب أن يندرج هذا الهدف ضمن استراتيجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع، ومساهمة مالية على مستوى الدول المتقدمة المستقبلة للايدي العامله، وبصيغة أخرى فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشاريع وإنجازات ملموسة، وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى إعلان برشلونة الذي شكل مقاربة شمولية تحتاج إلى ارادة وانخراط للدول الأوروبية– المتوسطية لإنجاح لإنجاحها.

هوامش ومراجع الدراسة:

(١) د. على الحاج، "سياسات دول الاتحاد الأوروبى فى المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد ٥١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٤٢.

(٢) التقرير الإستراتيجى الإفريقى، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ٢٠٠٧– ٢٠٠٨، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، اكتوبر ٢٠٠٨، ص ٣٦٨.

(٣) ففي بريطانيا، أقرّ رئيس الوزراء (ديفيد كاميرون) بأن حكومته كانت قد ارتكبت خطأً فادحاً عندما لم تحدّ من سبل وصول المهاجرين إلى سوق العمل البريطاني في أعقاب دخول دول وسط

أوروبا وشرقها في عضوية الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى تزايد عدد المهاجرين إلى بريطانيا على نحو غير مسبوق وغير متوقّع.

(٤) وقد دفع ذلك إيطاليا إلى التهديد بشكل علني بالسماح لهؤلاء المهاجرين بالمرور إلى الدول الأوروبية الأخرى إذا لم ترفع باقي الدول الأوروبية من مقدار المساعدات المالية والتقنية اللازمة لمواجهة هذه الأزمة. وورد في آخر تقرير عن عدد المهاجرين إلى أوروبا من دول شمال أفريقيا إلى أن العدد وصل إلى ٦٠ ألف مهاجر في الأشهر الأربعة الأخيرة فقط، وهو ما يزيد على معدلات الهجرة التي حدثت في أعقاب العام ٢٠١١، عام ثورات الربيع العربي، حيث كان العدد الإجمالي ١٤٠ ألف خلال ٢٠١١– ٢٠١٢. وتنفق إيطاليا نحو ٣٠٠ ألف يورو يومياً على خفر السواحل الإيطالية بهدف منع الهجرة غير الشرعية.

(٥) وهناك توجّهان رئيسان في أوروبا لمواجهة تلك الإشكالية: يطالب الاتجاه الأول بضرورة تقوية التحكّم في الحدود الأوروبية، من خلال زيادة دوريات الاستطلاع وتدعيم دور وكالة فرونتكس، بينما يرى الاتجاه الثاني أن وضع قيود أكبر على الحدود الأوروبية سيؤدي فقط إلى تقليل خيارات المهاجرين المتعطشين للهجرة إلى أوروبا، وسيدفعهم على نحو أكبر وأعمق إلى براثن مهرّبي المهاجرين وتجّار الهجرة غير الشرعية.

(٦) د. مصطفى عبد الله أبو القاسم، "تأثير الهجرة غير الشرعية فى العلاقات الإيطالية– الليبية"، السياسية الدولية، العدد ٢١٢، ابريل ٢٠١٨، ص ٥٦.

(٧) د. طارق الشهاوى، الهجرة الغير شرعية: رؤيا مستقبلية، دار اللفكر الجامعى، الاسكندرية، ٢٠٠٩، ص ٣٦.

(٨) د. عمرو رضا بيومى، الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولى والتشريعات الوطنية، شركة ناس للطباعة، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٩.

(٩) د. كريمة محروق، "الهجرة غير الشرعية: أسبابها وآثرها"، فى: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، برلين، ٢٠١٩، ص ٣٥٠.

(١٠) عبد الله العشرى، "تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومى"، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، عدد ٣، ابريل ٢٠١٨، ص ١١٥.

(١١) منير البعلبكى، المورد: قاموس إنجليزى– عربى، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٠، ص٥٧٨.

(12) Charlton Laird, Webster's New World Thesaurus, (New York: Simon and Schuster, 1971), p.383.

(13) Jack C. Plano and Roy Olton, The International Relations Dictionary, (Santa Barbara: ABC-CLIO, 1982), pp. 99-100.

(١٤) انظر فى ذلك: طارق الشهاوى، الهجرة غير الشرعية: رؤيا مستقبلية، مرجع سابق، ص ص ١٤–١٥.

(ISSN: 2536 - 9555)

(١٥) ريهام باهى، "الهجرة غير الشرعية والعلاقات بين دول غربى المتوسط: دراسة التجمع الإقليمى ٥+٥"، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣، ص ٥٠.

(١٦) د. مصطفى عبد الله أبو القاسم، "تأثير الهجرة غير الشرعية فى العلاقات الإيطالية– الليبية"، مرجع سابق، ص ٥٧.

(١٧) عبد الله العشرى، "تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومى"، مرجع سابق، ص١١٦.

(١٨) د. عمرو رضا بيومى، الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولى والتشريعات الوطنية، مرجع سابق، ص ٣٣.

(19) Bureau International du Travail, Une Approche équitable pour les travailleurs migrants

(٢٠) البشير الكونت، "ظاهرة الهجرة الغير شرعية في العلاقات الأوربية الإفريقية"، مجلة دراسات، طرابلس، العدد ٢٨، ٢٠٠٧، ص ٢٥.

(٢١) عثمان الحسن محمد نور ياسر، عوض الكريم المبارك، الهجرة الغير مشروعة والجريمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٨، ص ١٥.

(٢٢) ريهام باهى، "الهجرة غير الشرعية والعلاقات بين دول غربى المتوسط: دراسة التجمع الإقليمى ٥+٥"، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٢٣) د. كريمة محروق، "الهجرة غير الشرعية: أسبابها وآثرها"، فى: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، مرجع سابق، ص ٣٥١.

(٢٤) عبد الله العشرى، "تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومى"، مرجع سابق، ص١١٩.

(٢٥) ريهام باهى، "الهجرة غير الشرعية والعلاقات بين دول غربى المتوسط: دراسة التجمع الإقليمى ٥+٥"، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٢٦) عبد الله العشرى، "تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومى"، مرجع سابق، ص١١٩.

(٢٧) وفاء مرقس، "أثر انتقال القوى العاملة إلى الخارج على التنمية الصناعية"، رسالة ماجستير، منشورة، كلية الاداب، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ١٣٠.

(٢٨) إيف لاكوست، الجغرافيا السياسية للمتوسط، (ترجمة) زهيدة درويش جبور، هيئة أبو ظبى للثقافة والتراث، أبو ظبى، ٢٠١٠، ص ٧٣.

(٢٩) د. كريمة محروق، "الهجرة غير الشرعية: أسبابها وآثرها"، فى: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية بين الواقع والتداعيات، مرجع سابق، ص ص ٣٥٣–٣٥٤.

(٣٠) وخلال الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٢ على سبيل المثال، كان عدد من تم تشغيلهم بشكل قانوني في دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة بخلاف الدول العشر المنضمة حديثا نحو ١٢ مليون نسمة، منهم نحو ٢.٥ مليون نسمة من مواطني دول غير الاتحاد الأوروبي وهو ما يمثل نحو ٣.٦% من إجمالي قوة العمل في عام ٢٠٠٢، هذا وقد بلغت نسبة تصاريح الإقامة بغرض

العمل إلى إجمالي تصاريح الإقامة في الاتحاد الأوروبي بصفة عامة خلال عام ٢٠٠١ نحو ٤٠%، وفي المانيا واسبانيا بلغت نحو ٨٥%، وفي إيطاليا ٥٣%، وفي فرنسا ٢٣%.

(٣١) ناصر حامد، "إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبى"، السياسة الدولية، عدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥، ص ١٩٠.

(٣٢) د. نورا ماهر، "أمننة الهجرة.. السياسات الأوروبية والدور المصرى"، السياسة الدولية، عدد ٢١٧، يوليو ٢٠١٩، ص ٤٩.

(٣٣) ويشار في هذا الصدد إلى حادث مقتل المخرج الهولندي فان جوخ على يد شاب مغربي في ٥ نوفمبر ٢٠٠٤ بسبب اخراجه فيلماً يسيء للإسلام وهو الامر الذي أخرج الصراع الكامن حول المفاهيم والمعتقدات الدينية إلى ساحة المواجهة المادية المباشرة، وقد أدى هذا الحادث إلى تصاعد اعمال العنف تجاه بعض المساجد الاسلاميه والمشاعر المعادية تجاه المهاجرين خاصة من دول الشرق الاوسط.

(٣٤) مثال ذلك تيار فلاميش بلوك في بلجيكا، والحزب القومي البريطاني وحزب الشعب الدنماركي والجبهه الوطنيه الفرنسيه التي يتزعمها لوبان وحزب رابطة الشمال في إيطاليا وحزب الشعب السويسري.

(٣٥) ناصر حامد، "إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبى"، مرجع سابق، ص ١٩١.

(٣٦) المرجع السابق، ص ١٩٢.

(٣٧) تشمل إحصائيات مكتب الإحصاء الأوروبي عدد سكان بريطانيا رغم خروجها من الاتحاد الأوروبي.

(38) "Population Structure and Ageing," Eurostat Statistics Explained, July 2019, accessed on 9/9/2019, at: https://bit.ly/2FLNtw7

(39) Ibid.

(٤٠) أحمد قاسم حسين، "الاتحاد الأوروبى والهجرة غير النظامية: دراسة حالة ليبيا"، دراسة، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠.

(٤١) د. عمرو رضا بيومى، الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولى والتشريعات الوطنية، مرجع سابق، ص ١١٨.

(٤٢) المرجع السابق، ص ١١٩.

(٤٣) انظر فى ذلك: أحمد دياب، "معضلة أرروربية: جدوى الإقتراب الأمنى للهجرة غير الشرعية"، السياسة الدولية، العدد ٢٠١، يوليو ٢٠١٥، ص ١٨٠.

(٤٤) مجموعة عمل العلاقات الدولية، "لماذا أخفقت السياسات الأوروبية فى مكافحة الهجرة عبر المتوسط؟"، حالة العالم، العدد ١٧، مايو ٢٠١٥، ص ٧.

(٤٥) آية خالد أبو العطا، "تحولات السياسات الأوروبية فى مواجهة الهجرة عبر المتوسط"، حالة العالم، عدد ١٠، ٢٠٢٠، ص١٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

(٤٦) د. عمرو رضا بيومى، الهجرة غير الشرعية بين القانون الدولى والتشريعات الوطنية، مرجع سابق، ص ص ١٢٠-١٢١.

(٤٧) مجموعة عمل العلاقات الدولية، "لماذا أخفقت السياسات الأوروبية فى مكافحة الهجرة عبر المتوسط؟"، حالة العالم، العدد ١٧، مايو ٢٠١٥، ص ٨.

(٤٨) د. نادية ليتيم، "البعد الأمنى فى مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، السياسة الدولية، عدد ١٨٣، يناير ٢٠١١، ص ص ٢٦-٢٧.

(٤٩) د. محمد معمر، "حجم وتيارات الهجرة غير الشرعية وأسبابها"، فى كتاب المؤتمر الدولى: ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية (بين الواقع والتداعيات)، ١٧- ١٨ اكتوبر ٢٠١٩، المانيا- برلين، ص ص ١٢٢-١٢٣.

(٥٠) وتعتبر ايطاليا من أهم دول أوروبا التي تشهد وفود عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين، بنسبة تفوق ٦٣% سنة ٢٠١٧. حيث قربها الجغرافى من ليبيا وما تشهده هذه الأخيرة من حروب ونزاعات كلها عوامل أدت إلى ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين انطلاقاً من ليبيا إلى ايطاليا. وتبقى اليونان ثاني وجهة أوروبية مفضلة للعديد من المهاجرين غير الشرعيين، الحالمين للوصول إلى الأراضى الأوربية بنسبة تفوق ١٨% من مجموع عدد المهاجرين الوافدين إلى أوروبا سنة ٢٠١٧، حيث يشهد بحر إيجيه بين تركيا واليونان العديد من الرحلات القاتلة والغير شرعية.

(٥١) د. نادية ليتيم، "البعد الأمنى فى مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، السياسة الدولية، عدد ١٨٣، يناير ٢٠١١، ص ٢٨.

(٥٢) د. نورا ماهر، "أمننة الهجرة.. السياسات الأوروبية والدورالمصرى"، مرجع سابق، ص٥٠.

(٥٣) المرجع السابق، ص ٥٢.

(٥٤) باسم راشد، "بعد هجمات باريس: السياسات الأوروبية تجاه اللاجئين"، السياسة الدولية، العدد ٢٠٣، يناير ٢٠١٦، ص ١٤٨.

(٥٥) د. نورا ماهر، "أمننة الهجرة.. السياسات الأوروبية والدورالمصرى"، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٥٦) مجموعة عمل العلاقات الدولية، "لماذا أخفقت السياسات الأوروبية فى مكافحة الهجرة عبر المتوسط؟"، مرجع سابق، ص٩.

(٥٧) سارة خليل، "إخفاق الاحتواء: تداعيات تغير السياسة الأوروبية تجاه الهجرة عبر المتوسط"، حالة الإقليم، العدد ١٦، ابريل ٢٠١٥، ص ٢٤.

(٥٨) د. نادية ليتيم، "البعد الأمنى فى مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، مرجع سابق، ص ص ٢٨-٢٩.